إعادة بناء السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية

د. عبد المطلب عبد الحميد*

مقدمـــــة :

لعل المتتبع للتطورات الدولية والإقليمية التى شهدها العالم فى النصف الثانى لعقد الثمانينات والسنوات الأولى من عقد التسعينات، يجد عددا من التغيرات العميقة فى آثارها وأبعادها، والاقتصادية فى جوهرها، حيث يشكل الجانب الاقتصادى المحور الأساسى لتلك التغيرات.

والأهم أن اقتصاديات المنطقة العربية تتأثر بشكل مباشر (وغير مباشر) بتلك التطورات الدولية والإقليمية، فهى من ناحية أكثر انفتاحا على الاقتصاد الدولى وبالتالى أكثر تأثرا بما يحدث فى نمط وآلية العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ناحية أخرى تعتبر تلك الاقتصاديات أحد محاور التغيرات الإقليمية الحالية والمحتملة فى المنطقة المسماة بالشرق الأوسط.

---

* أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

(مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٥ ، يوليو/ تموز ١٩٩٦ – ص ص ١٢٩ – ١٨٩) .

ويلاحظ أن التغيرات الدولية قد تبلورت فى اتجاهين أساسيين، أولهما استكمال الاتفاق على توقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» GATT وحسم معظم الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية فى هذا المجال فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، بما سيتركه من آثار مستقبلية على الاقتصادات العربية وبالتالى وضعها أمام ضرورة العمل الجماعى من أجل التقليل من الآثار السلبية الناشئة عن تلك الاتفاقية من خلال تحرك جماعى عربى.

أما الاتجاه الثانى : فقد تبلور فى شكل تكوين، أو السعى إلى تكوين تجمعات اقتصادية كبرى أو تكتلات اقتصادية تقوم على مجموعة من المقومات المكانية والمصالح الاقتصادية المشتركة، فيما يمكن تسميته بالاتجاه نحو التكامل أو الاندماج الاقتصادى الإقليمى Regional Economic Integration ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذى يعمل بمفرده فى الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التى تتعامل مع العالم الخارجى، بل يحل محلها فى هذا المجال الإقليم الاقتصادى فى مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفى نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم وغيرها من المزايا.

وفى هذا الإطار تم الإعلان عن استكمال إنشاء السوق الأوربية الموحدة Single European Market فيما يطلق عليه الجماعة الأوربية Euro-pean Community لتشكل أقوى تكتل اقتصادى على المستوى العالمى عام ١٩٩٣ وأكبر سوق داخلى حيث يضم حوالى ٣٢٠ مليون نسمة تمثل قوة إنتاجية وعلمية وإمكانيات مالية واقتصادية هائلة تستحوذ على ثلث التجارة الدولية، ودخل يصل إلى ٤,٨ تريليون دولار[١]، وتتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمى[٢].

وقد استشعرت اليابان ضرورة إقامة تجمع اقتصادى مع رابطة دول جنوب شرق آسيا المصنعة حديثا ASEAN وأستراليا وهو ما يبرز احتمالا كبيرا لقيام تكتل

اقتصادى إقليمى فى حوض المحيط الهادى (فى آسيا وغرب الباسفيكى)[٣] واستراتيجية هذا التجمع هى ذات طبيعة دفاعية صرفة. وفى المقابل سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بإتمام وتوسيع نطاق تجمع اقتصادى فى شكل منطقة تجارة حرة بينها وبين دول الأمريكتين كندا والمكسيك، حيث كانت المفاوضات تجرى منذ بداية ١٩٨٤ مع كندا لعقد اتفاقية تجارة حرة شاملة وانتهت فى أكتوبر ١٩٨٧[٤] ثم وقعت رسميا فى يناير ١٩٨٨ وانضمت المكسيك بداية من عام ١٩٩٢ لتكون معبرا لأمريكا اللاتينية[٥]، وبالتالى تكون استراتيجية هذا التجمع أو التكتل دفاعية هجومية[٦].

وبالتالى أصبح الوضع يشير إلى، وينبئ بوجود اقتصاد عالمى ثلاثى يتحكم فى أكثر من ثلثى الإنتاج العالمى[٧] وثلاث كتل نقدية بثلاث عملات رئيسة هى الإيكو ECU والين والدولار الأمريكى[٨]، وتقسيم جغرافى تقريبا للنفوذ التجارى الدولى وبالتالى تقسيم جديد للعمل الدولى حيث تصبح آسيا من نصيب اليابان، وأمريكا اللاتينية من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا من نصيب الجماعة الأوربية[٩].

وتبقى المنطقة العربية والشرق الأوسط مجالا للصراع والتنافس بين هذه التكتلات أو مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة وبالتحديد المنطقة العربية أو الاقتصاديات العربية فى ظل عدم سعيها لقيام تكتل اقتصادى فيما بينها، أصبحت منطقة استقطاب قابلة للاحتواء Hyperonyme تتنافس عليها الكتل الاقتصادية المختلفة وتضع لها بعض الدول غير العربية مشاريع التعاون الاقتصادى الإقليمية التكاملية، للاستفادة القصوى من إمكانياتها باعتبارها «سوقًا» هاما تحاول أن تصرف فيه منتجاتها وتحصل منه على مستلزمات إنتاجها «النفط والمواد الأولية» وتعبئ منه الموارد المالية الهائلة لخدمة أهدافها.

وفى هذا الإطار، ومع ولوج محادثات السلام فى الشرق الأوسط، بداية من مؤتمر مدريد وحتى توقيع اتفاق غزة – أريحا فى ١٩٩٣/٩/١٣، التقت الأهداف الاستراتيجية الأمريكية (المتنافسة مع التكتلات الأخرى) مع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية فى نطاق ما يسمى «بالاقتصاد السياسى للسلام» فى محاولة تكوين نواة لتكتل اقتصادى أطلق عليه «السوق الشرق أوسطية» يخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية ويُدخل إسرائيل إلى الجسم الاقتصادى العربى يحقق منه أكبر منافع اقتصادية ممكنة فى إطار العلاقات الاقتصادية التى يمكن أن تقوم بينه وبين هذا الجسم، من منطق «التعاون الاقتصادى الإقليمى الشرق أوسطى»، فى مرحلة اقتصاديات ما بعد السلام، اقتصاديات المصالح المشتركة.

وقد كانت تلك الطروحات محل دراسات وسيناريوهات قام بها بعض مراكز الأبحاث فى إسرائيل (مركز هامر)، والولايات المتحدة الأمريكية (جامعة هارفرد) والمفوضية الأوربية فى بروكسل والبنك الدولى، وظهرت فى ظرف تاريخى عربى غاية فى التعقيد وواقع عربى فى منتهى الضعف والتفكك[١٠]، إلا أن ذلك لا يمنع من تناول الموضوع بالبحث والتحليل فى رؤية علمية وبنفس المنطق الذى يتم به التعامل معه على الجانب الآخر، فهو جدير بالاهتمام والبحث.

ومن هنا، ومن ذلك المدخل، كان موضوع البحث الذى يحمل عنوان «إعادة بناء السوق العربية المشتركة فى مواجهة السوق الشرق أوسطية»، من منطلق استراتيجية دفاعية وليست هجومية، استراتيجية تقوم على أولوية البناء وليس المواجهة، حيث أصبح «النظام العربى» يواجه ما يسمى «بالنظام الشرق أوسطى» والسوق الشرق أوسطية فى مواجهة «السوق العربية المشتركة» الذى لم يكتب له النجاح لأسباب ومعوقات عديدة، منذ إصدار قرار إنشائه عام ١٩٦٤.

وبالتالى يهدف البحث إلى تحليل الأبعاد والأهداف والمراحل والآثار المختلفة، للسوق الشرق أوسطية المحتملة، والتعرف على مدى نصيبها من النجاح، وهل تأخذ

شكل السوق المشتركة بالمعنى المتعارف عليه علميا وعمليا وما هى الصيغة المحتملة لها، وعلى الجانب الآخر، محاولة التعرف على مدى إمكانية إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة، فى ضوء المتغيرات التى حدثت، والواقع العربى الحالى، وهل هناك إمكانية للتغلب على معوقاتها وما هى فرص نجاحها والصيغة المحتملة لها، باعتبار أن هذا البحث أحد المساهمات فى هذا المجال للوصول إلى الآلية التى تنتقل بالمنطقة العربية إلى تكوين تجمع اقتصادى أو تكتل اقتصادى عربى نستطيع أن نواجه به ويتعامل جماعيا مع التكتلات الاقتصادية الكبرى الأخرى أو أى اتفاقيات جماعية تؤثر سلبيا عليها إذا تعاملت معها بشكل فردى (مثل اتفاقية الجات) وأيضا مع أى تجمعات اقتصادية إقليمية أخرى حتى لو كانت «سوق شرق أوسطية» أو غيرها.

وبناء على فرضية أساسية هى أن إعادة بناء السوق العربية المشتركة ليس شرطا أن يتعارض مع أى صيغ محتملة مثل «السوق الشرق أوسطية» بل يقوى من فرص المفاوض العربى ويعود بعائد أفضل على الاقتصاديات العربية مجتمعة، ذلك لأن التغيرات العالمية والإقليمية، تملى ضرورة قيام تجمع أو تكتل اقتصادى عربى كشرط بقاء تحتمه معايير وآثار تلك التغيرات.

وعلى ذلك يتبع فى تناول هذا الموضوع منهج الاقتصاد السياسى وبشكل أكثر تحديدا منهج الاقتصاد السياسى للسلام وفى إطار نظرية التكامل الاقتصادى فى أسلوب تحليلى مقارن، حيث يسمح هذا المنهج بتحقيق هدف البحث بالكشف عن الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية للموضوع محل البحث، وبحث التناقضات الداخلية، وإجراء المقارنات اللازمة لإبراز فرص النجاح والمخاطر، فى تحليل علمى محايد ملائم للوصول إلى ما يمكن عمله من حيث تفضيل صيغة السوق العربية المشتركة لتكتل عربى يمكنه التعامل مع باقى التكتلات الاقتصادية القائمة والمحتملة مثل السوق الشرق أوسطية أم الأفضل التعامل مع «السوق الشرق أوسطية» كدول منفردة أو مجموعة دول منفصلة عن بعضها البعض، وأيهما يكتسب مقومات وجوده

فى المنطقة العربية واستمراريته وقوته، السوق الشرق أوسطية أم السوق العربية المشتركة فى ثوبها الجديد، وهل وجود أحدهما يتعارض مع الآخر؟ وفى ضوء ذلك يمكن أن يتناول البحث عددا من النقاط هى :

أولا : خلفية نظرية ضرورية لمفهوم السوق المشتركة.

ثانيا : مفهوم وأهداف السوق الشرق أوسطية .

ثالثا : المراحل المختلفة للصيغة المطروحة للسوق الشرق أوسطية والآثار المحتملة لكل مرحلة.

رابعا : ملاحظات أساسية حول ما يسمى «بالسوق الشرق أوسطية».

خامسا : إعادة بناء السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الجديدة.

وينتهى البحث بالخلاصة والملاحظات الختامية.

أولا : خلفية نظرية ضرورية لمفهوم السوق المشتركة :

لعل الأمر يحتاج فيما يتعلق بهذه الدراسة محاولة تحديد «مفهوم السوق المشتركة» بأبعاده المختلفة، وأين يقع هذا المفهوم من نظرية التكامل الاقتصادى وهى مسألة ضرورية وخلفية لازمة، على ما يبدو، حتى يتحدد الموقف وتتضح الرؤية تجاه الصيغة المحتملة لما يطلق عليه «السوق الشرق أوسطية» وهل ستحتوى على مفهوم «السوق المشتركة» كما هو معروف فى نظرية التكامل الاقتصادى، وكما طبقت من الناحية العملية فى إطار النماذج السابقة التى تكونت مثل السوق الأوربية المشتركة، أم ستأخذ صيغة أخرى. يضاف إلى ذلك أن تحديد مفهوم «السوق المشتركة» يفيد فى التعرف على الصيغة الأكثر ملائمة للمنطقة العربية فى تلك المرحلة.

ووفقا لنظرية التكامل الاقتصادى فى الفكر الاقتصادى[١١] يتحدد مفهوم «السوق المشتركة» على أساس أنه صورة أو درجة أو مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى

ذلك التكامل الذى ينشأ عن طريق إزالة الحواجز والقيود أمام انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وحسب مدى الإزالة تتحدد صورة أو درجة أو مرحلة التكامل الاقتصادى الإقليمى، بين منطقة التجارة الحرة Free Trade Area والاتحاد الجمركى Customs Union، ثم السوق المشتركة Common Market فالاتحاد الاقتصادى Economic Union والاندماج الاقتصادى Complete Economic Integration، وكل هذه الصور تمثل درجات أو مراحل متعاقبة ومن غير المتصور أن تقفز مرحلة على الأخرى.

ولعل ذلك يعنى أن مفهوم «السوق المشتركة» هو مصطلح له مضمونه العلمى الذى يرتبط بمرحلة محددة على طريق التكامل الإقليمى لها شروطها الموضوعية التى لا يمكن تجاهلها[١٢] «فالسوق المشتركة» تمثل منهجا مرحليا للتكامل الاقتصادى ينطلق من إزالة القيود والعقبات التى تحول دون التدفق الحر للسلع عبر الحدود من خلال إقامة ما يطلق عليه «منطقة التجارة الحرة» أى التكامل بتحرير التجارة Trade Integration ثم التحول فيما بعد ذلك إلى «منطقة جمركية» أو «اتحاد جمركى» تفرض على حدودها رسوما جمركية موحدة تجاه باقى العالم، ومثل هذه الترتيبات تسمح للأنشطة الاقتصادية، لاسيما الصناعية المتطورة التى تحتاج إلى أسواق كبيرة بتحسين اقتصادياتها نتيجة زيادة قدرتها على توزيع منتجاتها فى السوق الإقليمية دون عوائق ثم الحصول على حماية يتفق على حجمها من خلال إقرار الرسوم الجمركية المشتركة وعندئذ يصبح من الممكن السماح بحرية حركة عناصر الإنتاج، رأس المال والعمل، على غرار ما يحدث فى القطر الواحد ذى السوق الواحد وبالتالى ينشأ التكامل بتحرير عناصر الإنتاج Factor Integration.

وبعد ذلك وهنا فقط تنشأ السوق المشتركة أو الجماعة الاقتصادية التى بموجبها يتم توحيد أسواق كل من المنتجات وعناصر الإنتاج فيما يمكن تسميته بتكامل الأسواق Integration Market وهذا لا يكون ممكنا إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء

فى السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات Policy Integration حتى لا تضطرب الحركة فى السوق بسبب تفاوت الأوضاع الاقتصادية العارضة أو الدورية أو بسبب اختلافات السياسات ومن الطبيعى أن يتجه التفكير إلى إنشاء وحدة نقدية ترتبط فيها أسعار الصرف ببعضها البعض وفق مصلحة «السوق المشتركة» فى مجملها وليس فقط بناء على احتياجات توازن اقتصاد كل دولة بمفردها، وقد ينتهى الأمر بعملة واحدة يشرف عليها بنك مركزى فيما يطلق عليه التكامل النقدى للسوق Monetary Integration غير أن الدور الرئيسى الذى يلعبه الاقتصاد فى حياة الشعوب يجعل مثل هذا الوضع متعذرا ما لم تكن الدول الأعضاء متقبلة فكرة إيكال أمر جانب من سياستها الاقتصادية إلى سلطة فوق قومية (أو فوق وطنية) Supra-National ملزمة للدول الأعضاء، مما يسهل عليها تقبل إقامة اتحاد فيما بينها على غرار ما يحدث فى الجماعة الأوربية فيما يمكن تسميته بالتكامل المؤسسى Institutional Integration وهو لب ما يسمى بالمنهج الوظيفى «للتكامل الاقتصادى الإقليمى والوحدة الاقتصادية الإقليمية».

وهكذا يتضح من التحليل أن «السوق المشتركة» هى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى التى تأتى بعد مرحلة «منطقة التجارة الحرة» ومرحلة «الاتحاد الجمركى» وقد تمهد للوصول إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادى والاندماج الاقتصادى.

وتستند فكرة الوصول إلى مرحلة «السوق المشتركة» إلى ضرورة وجود مقومات مكانية أى مجموعة دول متقاربة جغرافيا تتمتع بوجود قدر كاف من التجانس الحضارى والثقافى والروابط التاريخية يتيح للدول الأعضاء أن تدخل فى وحدة اقتصادية تشرف عليها أجهزة إقليمية تتمتع بصلاحيات فوق قومية (فوق وطنية). وكذلك وجود مقومات اقتصادية تتمثل فى المصالح الاقتصادية المشتركة وتكامل الموارد والتجانس الاقتصادى بين الدول الأعضاء، بما يؤدى إلى تعظيم المنافع الاقتصادية وتوسيع السوق للمزيد من التصنيع والإنتاج وتعظيم القدرة التفاوضية فى

إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية [١٣] للدول الأعضاء فى الإقليم فى مجموعه.

وبالتالى تتجمع تلك المقومات المكانية والاقتصادية لتحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة Economic Efficiency فى الإنتاج والتبادل وذلك عبر إزالة القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج وانطلاقا من النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية حول مبدأ حرية التجارة وآليات السوق، ولا مانع بل ومن الضرورى أن يؤدى ذلك إلى إحداث مزيد من التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادى لدول الإقليم، حيث عبر البعض عن ذلك عندما أشار إلى أن محور التنمية للإقليم الاقتصادى هو تكامل الموارد واتساع السوق وخاصة فى الدول النامية[١٤].

ثانيا : مفهوم وأهداف السوق الشرق أوسطية :

لعل التحليل الخاص بمفهوم «السوق المشتركة» يساعد ويعطى أساسا ومعيارا ملائما للتعرف على المقصود بالمقولة الخاصة «بالسوق الشرق أوسطية» ذلك المفهوم الذى تداولته الأقلام وتصريحات صناع القرار فى الفترة الأخيرة وخاصة بعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى – الإسرائيلى فى ١٩٩٤/٩/١٣.

ويحتاج التعرف على مفهوم «السوق الشرق أوسطية» إلى تحديد المقصود بإقليم «الشرق الأوسط» لإيضاح ما إذا كان يحتوى على المقومات المكانية للسوق المقترح أم لا. وبالتالى إذا ما تحدد هذا المفهوم فإن ذلك يساعد على استيعاب وتحديد مفهوم «السوق الشرق أوسطية» وما إذا كانت تتوافر له المقومات الاقتصادية أم لا .

١ – المقصود بالشرق الأوسط :

عند محاولة البحث فى المدلول الإقليمى لمفهوم «الشرق الأوسط The Middle East يتضح أن هناك اختلافًا كبيراً وعدم اتفاق فى مدلوله تاريخيا، وسياسيا بل وجغرافيا. **فتاريخيا**، يعود بعده التاريخى إلى مرحلة الاستعمار الأوربى التى عاشتها

المنطقة العربية، وبالتالى فهو تعبير أوربى يرجع أصوله كما يشير البعض[١٥] إلى سنة ١٩٠٢ حينما كانت بريطانيا العظمى آنذاك فى سبيل رسم استراتيجية وجودها البحرى فى المستعمرات التابعة لها، فقسمت مستعمراتها إلى شرق أدنى، وشرق أوسط وشرق أقصى، وقد رسخت هذا المفهوم تقريبا اتفاقية سايكس – بيكو فى إطار الهيمنة البريطانية الفرنسية فى ذلك الوقت[١٦] ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم «الشرق أوسطى» يجد له صدى دوليا ويستبعد أطرافا ويضم أطرافا أخرى، ومع انتهاء مرحلة الاستعمار الأوربى، كان من المتصور أن يفتقد هذا المفهوم بعده التاريخى، إلا أنه اكتسب بعده السياسى بعد أن التقطته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وتبنته تبعا لذلك المنظمات الدولية.

وبالتالى سياسيا راج استخدام مصطلح «الشرق الأوسط» بعد الحرب العالمية الثانية ومع بداية ظهور مشروع دولة إسرائيل فى فلسطين عام ١٩٤٨، وتم الترويج له بعد ذلك كصيغة تعاون إقليمى يهدف طمس وتذويب الهوية العربية عبر استيعاب المنطقة العربية فى إطار إقليمى تضم قوميات غير عربية من أجل تثبيت الكيان الإسرائيلى وتطبيع وجوده فى تلك المنطقة[١٧].

ومن هنا اختلفت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية عن النظرة الأوربية فالولايات المتحدة تسعى إلى توسيع البعد الإقليمى لمفهوم «الشرق الأوسط» ليشمل دولا ذات كثافة ديمغرافية لخلق توازن إقليمى يمنع انفراد أى من القوى الإقليمية الأصلية (العربية، التركية، الفارسية)، بالسيطرة عليه وفسح المجال لتفرد إسرائيل بدور ريادى فى تلك المنطقة. وبالتالى يشمل مفهوم «الشرق الأوسط» طبقا للاستراتيجية الأمريكية دول المشرق العربى، وتركيا وإيران، وست جمهوريات إسلامية كانت فيما مضى جزءا من الاتحاد السوفيتى «سابقا» ولكنها تقترب ثقافيا من إيران وتركيا، أو ما يطلق عليها جمهوريات آسيا الوسطى[١٨] وهذه الاستراتيجية تقوم على عدة سيناريوهات لهندسة «الفك» و«إعادة التركيب» لبلدان المنطقة العربية لكى تتلاءم مع متطلبات

«النظام الشرق أوسطى الجديد»[١٩] ولكل سيناريو من هذه السيناريوهات أبعاده وتداعياته الاقتصادية، وبصفة عامة تنهض الهندسة الجيو ـ اقتصادية على عدد من المقومات والدعائم الأساسية، تقوم على بناء «منظومات» و «مناطق» للتعاون الاقتصادى والأمنى أهمها :

* فصل بلدان «المشرق» عن بلدان المغرب العربى .

* إعادة تعريف «المشرق» لكى يشمل مصر، ، ودمج «المشرق الجديد» مع إسرائيل فى منظومة تعاون اقتصادى وأمنى من خلال فلسطين..

* فصل «العراق» عن المشرق وبلدان الشام ودمجه فى منظومة اقتصادية أمنية جديدة تشمل بلدان الخليج وربما إيران وجمهوريات إسلامية من آسيا الوسطى.

* تهميش باقى الأطراف الأخرى.

ويتم ذلك وفقا للمعادلات السياسية التى يفرضها الواقع الاقتصادى والاعتبارات الأمنية والتوازنات الإقليمية . ومن ناحية أخرى تنظر أوربا إلى «الشرق الأوسط» باعتباره متاخما لحدودها الجنوبية والشرقية ومنطقة مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، ومن ثم فإن بعدها الإقليمى للشرق الأوسط، يشمل كافة الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران وقبرص[٢٠] .

وفى ضوء ذلك، يصعب تحديد مفهوم «الشرق الأوسط» **جغرافيا** فى ظل تلك السيناريوهات والمنظومات والاستراتيجيات ووجهات النظر المطروحة، التى تجعل الدائرة الجغرافية تتسع أحيانا وتضيق أحيانا.

والخلاصة، أن المفهوم الإقليمى «للشرق الأوسط» غير واضح المعالم أو محدد، حيث يصعب تحديده لاختلاف الآراء وفقا للمصالح والأبعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لكل رأى، حيث يلاحظ أن مفهوم «الشرق الأوسط» مفهوم خارجى[٢١]

حديث نسبيا، ولا يحتوى على أى مضمون تاريخى أو حضارى أو اجتماعى للشعوب العربية أو لشعوب المنطقة غير العربية.

وبالتالى يمكن استنتاج أن أطروحة «السوق الشرق أوسطية» محل البحث تفتقر إلى حد كبير إلى المقومات المكانية، كما تم إيضاحها نظريا من خلال مفهوم «السوق المشتركة» وكما حدث عمليا فى نموذج السوق الأوربية، فمن غير المتصور أن تجمع تلك السوق المقترحة هذه التوليفة الجغرافية غير المحددة، وتلك الحضارات المختلفة، والقوميات المتعددة، والثقافات غير المتجانسة والمفتقرة إلى الروابط التاريخية والبعد التاريخى، إلا إذا كان المخطط لمقولة «السوق الشرق أوسطية» شيئا آخر يحمل نواة للتعاون الاقتصادى الإقليمى بين عدد محدود من دول المنطقة.

٢ - مفهوم السوق الشرق أوسطية :

لعل محاولة البحث فى تحديد مفهوم «السوق الشرق أوسطية» مسألة تبدو فى غاية التعقيد لأنها فكرة مستقبلية، تعبر فيما يبدو عن الجانب الاقتصادى للتصورات المطروحة عن «النظام الشرق أوسطى الجديد» الذى تناولته الاستراتيجيات والسيناريوهات الأمريكية والأوربية والإسرائيلية، وأدخلته ضمن محادثات السلام فى مدريد وبرزت بعض جوانبه فى اتفاق غزة - أريحا الفلسطينى - الإسرائيلى فى ١٩٩٣/٩/١٣[٢٢].

وقد عبر شيمون بيريز الذى يعتبر أكبر المتحمسين لهذا الموضوع، عن أفكاره حول «السوق الشرق أوسطية» عندما طالب بإنشاء «سوق شرق أوسطية مشتركة» Middle East Common Market على أساس المياه والسياحة مثلما قامت السوق الأوربية المشتركة على الفحم والصلب»[٢٣] ثم عاد لصياغة أكثر وضوحا فى أحدث مؤلفاته التى نشرها أواخر عام١٩٩٣ ، والذى أشار فيها إلى[٢٤] أن مستقبل التطوير فى المنطقة مرتبط بالتحرك خطوة - خطوة لإنشاء كيان إقليمى مركزى على غرار

المجموعة الأوربية ، تبدأ بمشروعات للتعاون بين دولتين أو أكثر فى المرحلة الأولى ، ثم اشتراك دولى فى المرحلة الثانية لتمويل وتدعيم مشروعات التعاون الإقليمى ، ثم الوصول فى المرحلة الثالثة إلى كيان إقليمى يعزز مؤسساته المركزية الرسمية على غرار مؤسسات الجماعة الأوربية ، تلك المرحلة التى تحتاج إلى توافر الاستقرار السياسى ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى وتوفير الأمن القومى وتعميم الديمقراطية بين دول الإقليم

ولعل من الواضح أن تلك التصورات ينقصها الكثير من التأصيل العلمى فيما يتعلق بالتطبيق العملى فى أرض الواقع ، حيث يبرهن البعض على أن إسرائيل إذا سارت حتى مرحلة المؤسسات المركزية هى التى ستضار من ذلك ، هذا إذا استطاعت أن تجمع بين دول تفتقر إلى التجانس الاقتصادى والحضارى والسياسى[٢٥] .

ويبدو أن الصيغة الملائمة والمطروحة عن «السوق الشرق أوسطية» تتضح أكثر عند الرجوع إلى ما أبرزته المؤسسات العلمية ومعاهد الأبحاث التى نشطت فى الخمس سنوات الماضية لوضع السيناريوهات والتصورات التى تحدد معالم « النظام الاقتصادى الشرق أوسطى » فى ظل مايسمى « الاقتصاد السياسى للسلام » . حيث توجد الدراسات التى قام بها « صندوق هامر » لأبحاث السلام فى نهاية الثمانينات[٢٦] وما بعدها ، ونشاطات معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفرد[٢٧] الأمريكية ومعهد واشنطون لدراسات الشرق الأدنى[٢٨] والأمانة العامة للمفوضية الأوربية فى بروكسل [٢٩] ومؤخرا البنك الدولى[٣٠] .

ومن كل هذه الدراسات التى قامت بها تلك الجهات يتضح أنها تتفق فى مضامينها وسيناريوهاتها لمفهوم «السوق الشرق أوسطية» عند منطقة التجارة الحرة والمراحل المستهدفة لتحقيقها وإن أمكن اتحاد جمركى.

وتتفق النظرة الأمريكية والإسرائيلية فى هذا المجال على «صيغة منطقة التجارة

الحرة» Free Trade Area وإن كانت تختلف فى البعد الاستراتيجى لكل منهما، انسجاما مع النظرة الاستراتيجية لكل طرف تجاه أهدافه من «إقامة السوق الشرق أوسطية» بهذا المفهوم.

ولعل ذلك يشير إلى أن المسئولين السياسيين للدول المهتمة بموضوع «السوق الشرق أوسطية» جاءت تصريحاتهم وتصوراتهم لتعبر عن رغباتهم وطموحاتهم وليس بالضرورة عما يمكن تحقيقه على أرض الواقع مثل تصور السوق الشرق أوسطية على غرار السوق الأوربية. بينما تدور الدراسات التى كتبت عن السوق الشرق أوسطية فى نظرتها وأطروحتها حول موقع هذا المفهوم فى إطار النظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادى التى تدرج الصيغ المطروحة «للسوق الشرق أوسطية» من تعاون إقليمى وفق القانون والعرف الدولى والمنهج العلمى فى العلاقات الاقتصادية الدولية تحت واحدة من أربع صيغ تكاملية تم ذكرها فى الخلفية النظرية «للسوق المشتركة»[٣١] وهى منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركى، السوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادى.

وبالتالى تتحدد الصيغة المحتملة للسوق الشرق أوسطية عند «منطقة التجارة الحرة» وقد تتحول إلى اتحاد جمركى محدود، باتباع أسلوب الاستبعاد، ومن ثم فإن صيغة السوق المشتركة، وصيغة الاتحاد الاقتصادى، صيغتان مستبعدتان لمفهوم السوق الشرق أوسطية للمبررات التالية[٣٢]:

١/٢ – تعارض المفهوم مع النظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادى التى تحدد مرحلية معينة لإقامة السوق المشتركة، حيث يصعب القفز على المراحل.

٢/٢ – فقدان مرحلتى السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى لما يسمى «بالسوق الشرق أوسطية» المقومات الضرورية لقيامها مثل وجود نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية متماثلة ومتجانسة، تقارب فى مستويات التطور الاقتصادى والتقارب فى مستويات الدخل الفردى بين الأعضاء فى التكامل، وجود سلطة فوق قومية، التقارب

الحضارى، الثقافى واللغوى والتاريخ المشترك، وشخصية إقليمية مشتركة تهدف الدول الأعضاء بناءها وتكون منسجمة مع شخصياتها الوطنية.

٣/٢- أهمية وجود مصالح اقتصادية مشتركة تم بناؤها خلال فترة زمنية من التعاون الاقتصادى بين الدول الأطراف بحيث يأتى السوق أو الاتحاد كمطلب ضرورى يستجيب لتطور المصالح الاقتصادية المشتركة فالدول العربية فى مجموعها لم تصل بعد مرحلة السلام مع إسرائيل ولم تتكون بعد مصالح اقتصادية مشتركة، لذلك سيتركز التحليل على الأشكال التكاملية الأدنى مرحليا خاصة «منطقة التجارة الحرة» كتكتل محتمل، للتعبير عن مفهوم «السوق الشرق أوسطية» مع عدم استبعاد صيغة الاتحاد الجمركى المحدود كليا باعتباره أحد صيغ التطبيقات الجزئية المحتملة.

وتستند فرص تطبيق مفهوم «منطقة التجارة الحرة» إلى المرتكزات التالية[٣٣]:

أ- لا يتطلب وجود المقومات المطلوبة فى المراحل الأعلى، فهو يقوم على حرية انتقال السلع دون حرية انتقال عناصر (الإنتاج ورأس المال والعمل) مع استبعاد الإقامة والتملك للأفراد وهو عنصر حيوى لبعض دول الإقليم خاصة «إسرائيل» التى تبنى وجودها على قاعدة النقاء اليهودى والاستيطان لاستيعاب يهود العالم.

ب - تقوم منطقة التجارة الحرة على أساس الميزة النسبية والتباين فى القواعد الإنتاجية واختلاف مستويات الدخول فالذى يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ، بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة من هذه المنطقة بمدى تطورها الاقتصادى، وعادة ما تشترط الدول الأقل تطورا فى مثل هذه المناطق فترات زمنية لتطبيق التحرير على دخول السلع فى أسواقها.

جـ - لا يتعارض مفهوم «منطقة التجارة الحرة» مع مقتضيات التعاون الاقتصادى الإقليمى، فقد تحدث مشاريع مشتركة فى مجالات معينة مثل النقل، والمياه والاستثمار والسياحة إلى جانب تحرير انتقال السلع دون أن تكون منطقة التجارة

الحرة بديلا عن هذا التعاون.

وفى ضوء تلك المبررات والمرتكزات، يتضح أن صيغة «منطقة التجارة الحرة» هى الصيغة الأكثر احتمالا واستجابة للسيناريوهات والتصورات المطروحة لما يسمى «بالسوق الشرق أوسطية» وتتحدد أهدافها من وجهات نظر متعددة :

* من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، تتحدد تلك الأهداف فى التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة ويكفى الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بحاجة إلى استيراد ثلثى نفطها من المنطقة العربية فى عام ٢٠١٠[٣٤]، وهذه الصيغة هى الأداة التى تخلق سياسة مستقبلية تضمن الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية وثوابتها من منطقة الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى فإن هذه الصيغة تضمن للولايات المتحدة الأمريكية سوقا كبيرا لتصدير السلع والخدمات الاستهلاكية والتكنولوجية، فهى بذلك تستطيع تغطية أكثر متطلباته من الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات، وهى تمثل محاولة منها للحلول محل الجماعة الأوربية أو على الأقل مزاحمتها فى أسواق التجارة العربية[٣٥]، والشرق أوسطية ويكفى الإشارة إلى أن تلك الصيغة ستجعل إسرائيل تشترى ما قيمته ٣٠ مليار دولار أمريكى من السلع الأمريكية على مدى السنوات الخمس المقبلة[٣٦].

* من وجهة نظر إسرائيل : فإن الهدف هو إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية بين إسرائيل ودول المنطقة العربية وإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الاقتصاد الإسرائيلى والاقتصادات العربية، للحصول على أكبر عائد اقتصادى وأكبر منافع اقتصادية ممكنة من تلك العلاقات، والقيام بدور المركز أو المحور وما ينتج عنه من ثمار ومكاسب واستغلال أمثل للموارد الاقتصادية الإسرائيلية.

* من وجهة نظر الدول غير العربية، تنمية الصادرات وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادى بينها وبين الدول العربية من جانب وبينها وبين

إسرائيل من جانب آخر وعلى الأخص تركيا.

* من وجهة نظر الدول العربية، يتوقف الأمر على موقف كل دولة من المشاركة فى هذه الصيغة حيث يختلف الهدف من دولة لأخرى، فهناك من يرى أن فى ذلك تنمية للصادرات، وهناك من يرى الاستفادة بمبدأ الميزة النسبية، وهناك من يرفض، والأهم هو عدم وجود رؤية استراتيجية عربية واحدة تجاه تلك الصيغة.

ثالثا : المراحل المختلفة للصيغة المطروحة للسوق الشرق أوسطية والآثار المحتملة لكل مرحلة :

يمكن أن يأخذ تطبيق الصيغة المحتملة لما يسمى «السوق الشرق أوسطية» المراحل التالية طبقا للسيناريوهات والتصورات التى أوضحتها الدراسات الخاصة بهذا الموضوع[٣٧].

١ - المرحلة الأولى :

وتتمثل فى دمج الاقتصاد الفلسطينى فى الاقتصاد الإسرائيلى بما ينسجم مع الحقائق الاقتصادية التى يتم تكوينها وبناؤها خلال المرحلة الانتقالية التى تم الاتفاق عليها بإعلان المبادئ الإسرائيلى الفلسطينى بما يتضمنه ذلك، من إقامة منطقة حرة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن المتوقع فى نظر الكثيرين أن ربط الاقتصاد الإسرائيلى بالاقتصاد الفلسطينى لن يثير أى مشكلة لأنه أمر واقع منذ سنة ١٩٦٧[٣٨].

١/١- الآثار الاقتصادية المحتملة لتلك المرحلة :

ويمكن الاستعانة فى إيضاح ذلك بالجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى ويتضح منه أنه بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى فإن النمو الاقتصادى سيزداد فى قطاع الصناعة

والخدمات، أما بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى سيتحول إلى اقتصاد خدمى فى مجالات التجارة والنقل والمواصلات، وبالتالى سيزداد النمو فى القطاع الخدمى (السياحة، البنوك، النقل، المواصلات).

وقد يتحقق نمو فى قطاع التشييد، مع الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطينى سيعتمد نموه بدرجة كبيرة على الاستثمارات الخارجية، والمساعدات التى ستوفرها له مؤسسات التمويل الدولية والدول المتقدمة الصناعية والدول العربية الغنية.

٢ - المرحلة الثانية :

ويتم فى تلك المرحلة توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل إسرائيل، فلسطين، الأردن وهى المرحلة التالية فى المفهوم الأمريكى - الإسرائيلى للسوق الشرق أوسطية المطروحة، وتؤدى إلى إقامة تجمع اقتصادى ثلاثى بين الأطراف الثلاثة، على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين «دول البينيلوكس» الأوربية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة، وهى بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج فيما أطلق عليه خيار البينيلوكس The Benelux Option وهو لا يتناقض مع، بل يعزز مفهوم «السوق الشرق أوسطية» من وجهة نظر الوثائق الأوربية الأمريكية، ويعتبر «نموذج البينيلوكس» أكثر الخيارات المطروحة ليمثل تلك المرحلة وقد أكدت على هذا الخيار دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الصادرة عام ١٩٩١، حيث تكون هناك حرية كاملة لانتقال السلع ما بين الدول الثلاث[٣٩].

وكذلك دراسة المفوضية الأوربية فى بروكسل، التى رأت أن إسرائيل فى تلك المرحلة ستتخذ من الاقتصاد الفلسطينى معبرا إلى بقية دول المنطقة لتزيد من صادراتها الصناعية من خلال المنطقة الحرة، بل والاتحاد الجمركى المحدود الذى يمكن أن ينشأ فى تلك المرحلة[٤٠].

١/٢ الآثار الاقتصادية المحتملة لتلك المرحلة :

من المتوقع أن تحقق «منطقة التجارة الحرة» بين الاقتصادات الثلاثة مكاسب للدول الأعضاء فيها استنادا إلى نظرية التجارة الدولية إلا أن توزيع المكاسب الناتجة عن هذا التجمع، سيحدده مدى التطور الاقتصادى الذى حدث فى كل دولة.

وبالرجوع إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التى يوضحها الجدول رقم (٢) فى الملحق الإحصائى، يتضح منه أن إسرائيل تتفوق تفوقا مطلقا، وتتمتع بميزة اقتصادية مطلقة من حيث تطورها وقوتها وحجمها الاقتصادى عند مقارنتها مع الأردن وفلسطين فالناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩١م فى إسرائيل يبلغ ٩ أضعاف الناتج المحلى الإجمالى لفلسطين والأردن معا، ويزيد متوسط دخل الفرد عن ٩ أضعاف مثيله فى الأردن وفلسطين، وقيمة الصادرات الصناعية فى الأردن تقل عن ٣٪ من قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية ونسبة الصادرات الصناعية الإسرائيلية تبلغ حوالى ٩٠٪ من إجمالى الصادرات، بل تبلغ الصادرات من الآلات ومعدات النقل ٣٠٪ فى إسرائيل و١٪ فقط فى الأردن، هذا بالإضافة إلى أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩١ كان فى إسرائيل ٣,٧٪ والأردن صفر٪ وفلسطين ٠,٦٪.

وعلى ضوء تلك المؤشرات الاقتصادية يمكن توقع الآثار الاقتصادية[٤١] التالية (انظر الجدول رقم (١) فى الملحق الإحصائى).

١/١/٢- بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى ستزداد الصادرات الصناعية، مستفيدة فى ذلك من الأسواق العربية، مما يعفيها من الضغوط التى قد تتعرض لها من التنافس الحاد فى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الواردات من المواد الخام والسلع الأولية بأسعار معقولة وبشروط أفضل، وفى إطار توسع الاقتصاد الإسرائيلى سيزداد الناتج فى قطاع التشييد.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن فارق مستويات الأجور بين الاقتصادات الثلاثة

سيجعل الاقتصاد الإسرائيلى مركزا لاستقطاب الأيدى العاملة الأردنية والفلسطينية مما يؤدى إلى تسهيل توسيع ونشر نمط الاستهلاك الإسرائيلى فى هاتين الدولتين، مما يحقق طلبا مستمرا على المنتجات الإسرائيلية.

٢/١/٢- بالنسبة للاقتصاد الأردنى : فمن المتوقع أن يلحق الضرر بالقاعدة الصناعية الأردنية كما سيترسخ، وتكرس تلك المرحلة، وضع الاقتصاد الفلسطينى كاقتصاد خدمى ملحق بالاقتصاد الإسرائيلى، ومن المتوقع نتيجة لذلك أن يفقد الاقتصادان الأردنى والفلسطينى قدرتهما على النمو الاقتصادى المستقل، ولن يتمكنا من إعادة هيكلة قاعدتهما الإنتاجية، وسيتحولان تبعا لذلك إلى سوق للسلع الإسرائيلية، لاحظ زيادة الواردات الصناعية لكل من الأردن وفلسطين من الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى.

٣ - المرحلة الثالثة :

تتميز تلك المرحلة بأنها تعمل على توسيع منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية لتشمل دولا أخرى عربية وغير عربية، فأكثر الدراسات تضم إلى تلك المنطقة الحرة كل من مصر وسوريا ولبنان والبعض يشير إلى ضم دول الخليج والمغرب وتركيا وقد يكون العراق(٤٢)، والبعض الآخر يشير إلى ضم تونس والجزائر واليمن(٤٣)، والبعض الثالث، يشير إلى ضم إيران وقبرص(٤٤)، وكلها فى شكل تصورات وسيناريوهات مستقبلية وبالتالى ستمثل تلك المرحلة عملية انتقائية لمفهوم «السوق الشرق أوسطية» حيث تتبع إسرائيل فيها أسلوب الملفات، يتغير ويتسع ويضيق حسب الهدف والمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية، وفى هذا المجال ترى بعض وجهات النظر أن دول المغرب العربى قد تدخل وقد لا تدخل على الإطلاق على حسب طبيعة التكامل المزمع تطبيقه بين المغرب العربى وأوربا ومدى اتساقه مع المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية(٤٥).

وتبعا لذلك يكون البينيلوكس (التجمع الاقتصادى الإسرائيلى الفلسطينى

الأردنى) هو المعبر الذى تمر منه إسرائيل إلى الدول العربية، وبصفة خاصة منطقة دول الخليج العربى التى يوجد بها أسواق تتمتع بمستويات عالية من القدرة والقوة الشرائية، وتصل أحجام التبادل التجارى فيها إلى ٢٠٠ مليار دولار سنويا، إلى جانب ما تملكه من قدرات تمويلية هائلة لمشروعات الربط الإقليمى المشتركة والموازية والتى لا تتعارض مع نمو منطقة التجارة الحرة فى تلك المرحلة.

١/٣ الآثار الاقتصادية المحتملة لتلك المرحلة[١٣] :

وهنا من المتوقع أن تختلف الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة على إسرائيل واقتصادات الدول العربية وفقا للوضع والمركز الاقتصادى لكل دولة، إلا أن هناك مؤشرات عامة مشتركة يمكن أن تبين تلك الآثار واتجاهاتها، والذى يبرزها جدول الآثار المحتملة رقم (١) فى الملحق الإحصائى والذى يوضح الآتى :

١/١/٣- بالنسبة لإسرائيل سيحقق ناتجها الصناعى قفزة هائلة ونموا كبيرا لزيادة الطلب الخارجى عليه، ويحقق الناتج فى قطاع التشييد نموا مقاربا لنمو الناتج الصناعى، نتيجة للزيادة المتوقعة فى الهجرة اليهودية لإسرائيل وازدياد عمليات الاستيطان، ويكفى الإشارة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلى يستوعب نحو مليون مهاجر من الجمهوريات السوفياتية السابقة خلال النصف الأول من التسعينات[٤٦] الأمر الذى يرفع من مستوى هيكل المهارة Skill Structure فى قوة العمل الإسرائيلية تلك المهارات والكفاءات العالية ذات التدريب التقنى المتقدم التى ستدعم النمو الصناعى وخاصة تطوير الصناعات التصديرية.

أما الناتج الزراعى فسيحقق زيادة فى النمو لكن بدرجة أقل من القطاع الصناعى والتشييد، ومصدر النمو هنا هو زيادة الصادرات الزراعية الإسرائيلية الأكثر قدرة على المنافسة مع الصادرات الزراعية العربية المماثلة لها. وستكون هناك زيادة كبيرة أيضا فى نمو الناتج الإجمالى لقطاع الخدمات نتيجة لتوقعات الزيادة فى السياحة والخدمات

المالية والنقل، والمواصلات والخدمات الاستشارية.

والأهم أن الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى الدول العربية، ستحقق زيادة كبيرة ونموا مرتفعا، وتشير الدراسة الهامة للمفوضية الأوربية، أن حجم الصادرات المجمعة نتيجة لتنمية التبادل التجارى فى منطقة حرة للتجارة تجمع بين إسرائيل والأردن، وفلسطين ومصر وسوريا، ولبنان ستصل إلى حوالى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ تكون حصة إسرائيل منها ٥٠ ٪ (بالمئة)[٤٧] أى ستحصل إسرائيل على نصيب الأسد، وأهم تلك الصادرات هى الآلات ومعدات النقل ومنتجات الماس وأجهزة الاتصالات والصناعات الألكترونية مستفيدة من تطور قاعدتها الإنتاجية، وقربها الجغرافى من الأسواق العربية مما يعطيها ميزة تنافسية على السلع الأجنبية المماثلة لها فى الأسواق العربية[٤٨].

أما الواردات الصناعية ستزيد لكن من الأسواق الأجنبية غير العربية خاصة فى مجال السلع الاستثمارية، ولكن الواردات من المواد الخام الأولية خاصة النفط ومشتقاته ستزداد من الأسواق العربية.

وينعكس كل ذلك فى انخفاض معدلات البطالة فى إسرائيل، ومن ناحية أخرى ستزداد الاستثمارات الخارجية الأجنبية وخاصة من الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة نمو مرتفعة، حيث ستجد عابرات القوميات فرصا مربحة للاستثمار فى صناعات متطورة داخل إسرائيل، بل ستعتبر إسرائيل محطة لتصدير السلع الصناعية العالية التقنية لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض، ويؤكد ذلك دراسة استطلاعية قامت بها مؤسسة (CRB)[٤٩] حيث إن ٦٣ ٪ من الشركات رأت أن توسيع «حجم السوق» هو الدافع وراء عملياتها الاستثمارية فى منطقة الشرق الأوسط.

٣/١/٢- بالنسبة للدول العربية سيتأثر سلبيا الناتج الصناعى بسبب المنافسة غير

المتكافئة مع الإنتاج الإسرائيلى، وبالتالى من المتوقع أن يشهد هذا القطاع تراجعا فى نموه خاصة فيما يتعلق بالصناعات التحويلية.

أما الناتج فى قطاع الزراعة، فإن أثر التغيرات عليه سيكون ضعيفا نظرا لضيق السوق الإسرائيلية، وتماثل السلع الزراعية العربية المصدرة مع السلع الزراعية الإسرائيلية، إلا أن قطاع الخدمات من المتوقع أن يشهد تحسنا كبيرا مع ازدياد حركة السياحة الخارجية وحركة النقل والمواصلات والخدمات المصرفية والعالية.

وفيما يتعلق بالصادرات، ستزداد الصادرات من المواد الخام الأولية وخاصة النفط ومشتقاته وتنخفض الصادرات من السلع الصناعية الاستهلاكية نتيجة تراجع القطاع الصناعى فى الدول العربية وضيق السوق الإسرائيلية، أما الواردات العربية فستزداد خاصة من السلع الصناعية نتيجة انخفاض الإنتاج الصناعى، كما ستزداد واردات الدول العربية من السلع الغذائية.

ويبدو أن تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة يشير إلى أن إسرائيل ستكون المستفيد الأكبر فى المراحل الثلاث من تلك الترتيبات وخاصة المرحلة الأخيرة، ويبرهن البعض فى هذا المجال، على أنه طالما أن إسرائيل هى التى ستجنى المكسب الأكبر عند نهاية المرحلة الثالثة، الخاصة بترتيبات تحرير التجارة، فإنه لن يهمها كثيرا الدخول فى مراحل أخرى مثل مرحلة السوق المشتركة[٥٠]. ويرجع ذلك إلى أن هناك بالتوازى مشروعات مشتركة للتعاون الاقتصادى للربط الإقليمى، وقد تمت الإشارة إلى أنها لا تتعارض مع مفهوم «منطقة التجارة الحرة» حيث إنه يمكن أن يحدث تحرير انتقال السلع دون أن تكون منطقة التجارة الحرة بديلا عن هذا التعاون.

ويشير البعض إلى أنه بذلك الجمع المحتمل بين تحرير التجارة والمشروعات المشتركة لإحداث نوع من التكامل الاقتصادى، إذا حدث، تكون إسرائيل قد نجحت فيما أخفق فيه إلى حد كبير الجهد العربى خلال الفترة الماضية فى هذا المجال،

وستحاول من خلال ذلك تعظيم المنافع الاقتصادية التى يمكن أن تحصل عليها إلى أقصى درجة ممكنة.

وإذا كانت المشروعات المشتركة للتعاون الاقتصادى الإقليمى فيما يطلق عليه بمشروعات الربط الإقليمى لها هذه الأهمية فى الترتيبات الاقتصادية المستقبلية والمتوازية مع «منطقة التجارة الحرة» فإنه يصبح من الضرورى إلقاء الضوء عليها بشىء من الاختصار.

فالمجالات المطروحة للمشروعات المشتركة للربط الإقليمى كثيرة، تبنى أساسا على منطق استراتيجى، مؤداه تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلى والاقتصادات العربية من شأنه أن يجعل «تكلفة الانفصال» Dis-sociation Cost عالية جدا بالنسبة للأطراف العربية التى تود الانسحاب بعد ذلك[٥١] وفى هذا الإطار توجد مشروعات مشتركة فى مجالات الطاقة[٥٢] والسياحة، والزراعة، والبنية الأساسية (التحتية) والمياه والصناعة، والتمويل[٥١] وكلها داخلة فى إطار محادثات السلام المتعددة الأطراف.

* ففى مجال الطاقة، يوجد «مشروع التعاون فى مجال تصدير النفط» بواسطة أنابيب عبر شبه الجزيرة العربية وتصب فى موانئ حيفا، أشدود وغزة مما يوفر من ٣ – ٦ دولار لتصدير الطن الواحد من نفط الخليج إلى غرب أوربا عن التكلفة الحالية التى تبلغ ١٨ دولارا للطن الواحد عبر طريق قناة السويس.

* وفى مجال السياحة، حيث تحتل مشروعات الربط الإقليمى فى هذا المجال أهمية كبيرة، ومن بين أهم تلك المشروعات، مشروع «ريفيرا البحر الأحمر» الذى يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا، ويقضى بقيام تعاون إقليمى رباعى بين مصر، وإسرائيل والأردن والسعودية بالإضافة إلى مشروعات التسويق السياحى المشتركة.

* وفى مجال الزراعة، توجد مشروعات تقديم المشورة الفنية فى مجال استزراع المناطق

الصحراوية، وتزويد الدول العربية بالمعدات والآلات الزراعية، وتوجد حاليا مشروعات مشتركة بين مصر وإسرائيل، وهناك أمل أن يعمم نموذج التعاون المشترك المصرى – الإسرائيلى فى المجال الزراعى .

* فى مجال البنية التحتية، هناك العديد من مشروعات الربط الإقليمى، وعلى رأسها شبكات الطرق السريعة ومد الخطوط الحديدية، وربط شبكات الكهرباء، للربط بين دول الشرق الأوسط المختلفة، وقناة ما بين البحرين للربط الثنائى بين الأردن وإسرائيل، وهى قناة تربط بين البحر الميت وخليج العقبة، تعمل على توليد الطاقة الكهربائية لمشروعات صناعية وزراعية فى تلك المنطقة.

وهذه المشروعات يبدى البنك الدولى اهتماما خاصا بها وكلها تمر بإسرائيل .

* وفى مجال المياه، كلها مشروعات ذات طبيعة استراتيجية وسياسية، لأنها تتعلق بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة الاقتصادية. وأهم المشروعات المطروحة فى هذا المجال «المشروع التركى» الذى سمى «مشروع أنابيب السلام» حيث يتم سحب المياه من نهرى سيحون وجيحون جنوب تركيا فى أنابيب عبر سوريا والأردن إلى السعودية وفى مرحلة لاحقة إلى إسرائيل وهناك «مشروع جونستون» بشأن توزيع مياه نهر الأردن بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة.

* وفى مجال الصناعة، هناك أفكار إسرائيلية حول تحويل هضبة الجولان إلى «منطقة صناعية» تضم صناعات تصديرية ذات تقنية متقدمة، بهدف خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسوريا وإسرائيل.

* فى مجال التعليم، هناك مشروع إنشاء جامعة تسمى «جامعة الشرق الأوسط» يتم إنشاؤها فى مصر لتكوين نخبة مهنية جديدة تلائم تطورات الرؤية الشرق أوسطية الجديدة، وهو مشروع قيد التنفيذ فعلا، لإعداد كوادر مؤهلة لها احتياجات ملحة فى المراحل الأولى لتشغيل الترتيبات «الشرق أوسطية الجديدة» .

* فى مجال التمويل، يوجد مشروع إنشاء البنك الإقليمى للشرق الأوسط لتدوير الأموال الخليجية والأوربية والأمريكية لتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة باعتباره آلية تمويلية ضرورية للاقتصاد السياسى للسلام، وقدرت موارده بحوالى ٨ مليار دولار، يمكن توفيرها من خلال تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط وهو بمثابة «مشروع مرشال» ذاتى لإنقاذ تلك المنطقة من التدهور الاقتصادى على حد قول شيمون بيريز المتحمس لفكرة هذا البنك[٥٣].

وقد جاء فى بروتوكول التعاون الإسرائيلى - الفلسطينى حول برامج التنمية الإقليمية فى الملحق ٤، إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية[٥٤].

وأهم ما يلاحظ على مشروعات التعاون الاقتصادى الإقليمى أنها تستند فى تمويلها على مصادر تمويل دولية مثل البنك الدولى، ومصادر تمويل ذاتية من داخل المنطقة الشرق أوسطية، مثل تحويل جزء من الإنفاق العسكرى لدول المنطقة للأغراض المدنية، ويقدر تقريبا بـ ٥٪ من نسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج المحلى الإجمالى[٥٥] وتكوين مؤسسات تمويلية مثل البنك الإقليمى للشرق الأوسط، من موارد نفطية، بالإضافة إلى الدعم الاستثمارى المباشر المقدم من الدول النفطية والاستثمارات الدولية لدول الشرق الأوسط.

وفى هذا المجال اقترح البنك الدولى ثلاثة أسس لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الإقليمية الشرق أوسطية[٥٦]، أولها إقامة التعاون الإقليمى على أساس المشروعات المشتركة، ثانيها إجراء إصلاحات اقتصادية داخل اقتصادات الدول الشرق أوسطية لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وإعادة توجيه الاستثمارات العامة لإصلاح البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وثالثها، اعتماد منهج جديد للتمويل الخارجى، مبرزا أهمية دول مجلس التعاون الخليجى كأحد مصادر التمويل الرئيسة فى إقامة

الصندوق الشرق أوسطى ثم البنك الشرق أوسطى، كمؤسسات إقليمية تتولى التمويل وفقا للعرف التجارى ومن خلال معايير اقتصادية بحتة.

ولعل النتيجة التى يمكن الوصول إليها من هذا التحليل، هى أن الترتيبات الشرق أوسطية تقف عند ترتيبات تحرير التجارة، دون الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة فى المدى المنظور، مع التركيز فى خط متواز على المشروعات المشتركة للتعاون الإقليمى، يقوم تمويلها فى معظمها على مصادر تمويل هى فى الغالب عربية تدار من جانب إسرائيل والعرب بالمشاركة فى إطار التعاون الشرق أوسطى، إلا أنه يبدو أن المستفيد الأكبر من كل ذلك هو إسرائيل التى تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية بما يؤدى إلى إعادة هيكلة تقسيم العمل فيما بين دول المنطقة من ناحية وما بين الاقتصاد الإسرائيلى والاقتصادات العربية من ناحية أخرى، وإن معظم المكاسب المترتبة على ذلك سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلى، لأن ذلك سيساعد هذا الاقتصاد على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية، حتى إن البعض يرى أنه فى ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة، والتوزيع غير المتكافئ لمكاسب السلام، قد تصبح إسرائيل هى المركز ومحطة الضخ، وبقية الدول العربية هى الأطراف وخاصة فى ظل غياب نظام عربى جماعى يحافظ على الحد الأدنى من شروط التنمية المستقلة والمتوازنة[٥٧].

رابعا : ملاحظات أساسية حول ما يسمى «بالسوق الشرق أوسطية» :

لعل التحليلات السابقة من هذا البحث تتيح وتتطلب الوقوف عند مجموعة من الملاحظات الأساسية حول ما يسمى «بالسوق الشرق أوسطية» لعل من أهمها :

١) يلاحظ أن المطروح هو «منطقة تجارة حرة شرق أوسطية» تتطور إن أمكن إلى اتحاد جمركى محدود، ومتوازية مع تعاون اقتصادى إقليمى يقوم على المشروعات

المشتركة، وبالتالى ليس «سوق شرق أوسطية» حيث إن كل التصورات والسيناريوهات التى أبرزتها دوائر صنع القرار والمعاهد والمراكز البحثية، لا ترقى إلى مرحلة «السوق المشتركة» المعروفة نظريا وعمليا.

٢) إن النتائج الخاصة بتلك الصيغ والترتيبات لن يظهر أثرها وشكلها إلا فى المدى المتوسط والطويل، وهو ما يتيح للمؤسسات العربية التكاملية (الجامعة العربية ومؤسساتها) أن تجهز بالسيناريوهات والتصورات الدفاعية، حتى تحصل على أكبر عائد ممكن، وتحسين شروط التفاوض من خلال تنسيق جماعى وتجمع اقتصادى ملائم، يدخل فى علاقات متكافئة مع باقى التجمعات الأخرى.

حيث يرى البعض أنه لا يجوز أن يكون إنشاء مشروعات أو مؤسسات أو صيغ شرق أوسطية على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية، بل ينبغى استمرار دعم هذه الأخيرة، وتعميق صور التكامل والتعاون الاقتصادى فيما بين الدول العربية، وأن تكون النظرة العربية إلى الدائرة الشرق أوسطية، مثل نظرتها إلى الدائرة الإسلامية، أو الإفريقية أو دائرة البحر الأبيض المتوسط، فلا تكون إحداها على حساب الأخرى(٥٨) بالإضافة إلى أن الأفكار المطروحة هى أفكار مستقبلية يجب الاستعداد لها من الآن.

٣) تستخدم إسرائيل فى طروحاتها التكاملية الجمع بين المنهج الوظيفى، والمنهج التعاملى[٥٩] «مشروعات مشتركة» لتعظيم منافعها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادها بهدف التوظيف الأمثل لموارده وتكبير حجمه لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود، بل استغلال تلك الأطروحات لفتح وكسب أسواق جديدة فى إفريقيا وآسيا، وهو ما يلاحظ أنه بمجرد الاتفاق على «إعلان المبادئ» فقد أسرعت إلى الدول الأسيوية لعقد المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية لتنمية صادراتها وخاصة الصناعية حيث تنظر إسرائيل إلى الترتيبات الاقتصادية للسلام مع العرب، على أنه منطقة القفز إلى الدائرة الأوسع مثل الدائرة الآسيوية فى الهند وأندونيسيا

وماليزيا وغيرها.

٤) إن المفهوم الإسرائيلى للصيغة المطروحة، للسوق الذى تراه، يتميز بديناميكية جغرافية واعتماد أسلوب الملفات لتحديد الأبعاد الجغرافية على أساس انتقائى مثل دخول دول مثل مصر وسوريا ولبنان فى مرحلة معينة، واستبعاد دول عربية وإدخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران وقبرص، وهدفها هو الاستفادة القصوى اقتصاديا من هذه الانتقائية والحفاظ على تفوقها التكنولوجى والاقتصادى على أى دولة فى المنطقة دون المخاطرة بفقدان خصائصها الديمقراطية والعنصرية.

٥) إن الصيغة المقترحة لما يسمى «السوق الشرق أوسطية» تضم مجموعة متنافرة مختلفة من الدول التى يصعب عمليا قيام علاقات اقتصادية تكاملية فيما بينها، خذ مثلا إيران وإسرائيل، وإسرائيل وتركيا المتنافستان وليست المتكاملتان، وخذ أيضا إيران ومصر، وبالتالى فهو تكتل أو تجمع انتقائى يفتقد إلى المقومات الجغرافية والمصالح الاقتصادية المشتركة.

٦) إن الدعوة إلى قيام «سوق شرق أوسطية» من المتصور أنها دعوة تحفيزية للنظام العربى، لكى يعمل على إعادة تكييف هيكله الاقتصادى لتحويل ما قد يصيبه من آثار سلبية إلى آثار إيجابية، فى شكل استراتيجية تقوم على أولوية البناء وليس المواجهة فى المنطقة، وأن الدعوة إلى قيام «سوق شرق أوسطية» وإقامة تعاون اقتصادى إقليمى، لا يدعو إلى التخوف العربى والذى لا يوجد الكثير مما يبرره، فالطرف العربى هو الذى لديه العمالة والمال، والطاقة والأسواق والبشر والمساحة وطرق المواصلات والمضايق، والممرات المائية وأنابيب الغاز والنفط، وعليه أن يعرف كيف يستفيد من كل ذلك، وأن دخول الدول العربية فى تكتل إقليمى وعدم قبول أعضاء آخرين هو حق من حقوق السيادة ولابد من دعمه دون أن يكون ذلك هجوما على دعوة «السوق الشرق أوسطية».

٧) يجب التفرقة بين التبادل التجارى العادى الذى قد ينشأ بين إسرائيل والدول العربية فى ظل تحقيق السلام الشامل الذى يتم بمقتضاه تسوية كل المشاكل المعلقة بين العرب وإسرائيل وانتهاء المقاطعة العربية وحدوث التطبيع، والتبادل التفضيلى الذى يمكن أن ينشأ من خلال الصيغة المطروحة للسوق الشرق أوسطية «فى شكل منطقة تجارة حرة» الذى يقوم على تبادل المزايا التفضيلية، فهذا النوع من العلاقات الاقتصادية التفضيلية لا يتصور قيامها إلا بقرار من الحكومات الأعضاء، وهى على عكس التبادل التجارى العادى ليست نتيجة حتمية للسلام وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، ولا تعارض بين قيام سلام شامل ورفض أو قبول الدخول فى مثل هذه الترتيبات ولعل كل التصورات تشير إلى أن التبادل التفضيلى، أو ما يسمى السوق الشرق أوسطية، مسألة سابقة لأوانها فى الوقت الحاضر أو المدى القريب، فهناك صعوبات موضوعية تقف فى وجهها ولمدة طويلة[٦٠].

خامسا : إعادة بناء السوق العربية المشتركة فى ظل التغيرات الجديدة :

لعل التحليلات الخاصة بما يسمى «السوق الشرق أوسطية» تشير بوضوح ومن الناحية الموضوعية أنها إذا ظهرت إلى الوجود، تحتاج إلى وقت طويل، أو مدى طويل وفى الغالب ستنحصر فى إطار عدد محدود من الدول (إسرائيل، الأردن، وفلسطين) ولمدة طويلة نسبيا، وستبقى عند «منطقة التجارة الحرة» وإن أمكن قد تصل إلى صيغة الاتحاد الجمركى.

ولعل ذلك يعطى فرصة تحفيزية هائلة للاقتصادات العربية لوضع استراتيجية لإعادة البناء لتتعامل بها مع التغيرات الجديدة، ليس فقط مع فكرة تكوين «سوق شرق أوسطية» ولكن أيضا للتعامل مع التكتلات الاقتصادية التى تتشكل على

المستوى العالمى، بل ومع اتفاقية «الجات» التى تم الاتفاق عليها والتى قد ترتب آثارا سلبية على الاقتصادات العربية تحتاج إلى صيغة جماعية للتعامل معها لتحويل تلك الآثار إلى آثار إيجابية كلما أمكن، وهى استراتيجية من المتصور أن تسعى إلى ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها ومصالحها الاقتصادية، تعمل على تعظيم المقومات الإيجابية وعوامل القوة التى تملكها الاقتصادات العربية، وتقلل من عوامل الضعف أو تحييدها، وتقضى على المعوقات التى تحول دون تعظيم العائد من الإمكانيات والموارد والمقومات الإيجابية العربية.

ولعل إجراء مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية العربية بالمقارنة بالمؤشرات الاقتصادية لأهم دول فى منطقة الشرق الأوسط وهى إسرائيل وتركيا وإيران لعام ١٩٩١ يظهر المقومات والعناصر الإيجابية التى تمتلكها الاقتصادات العربية على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٣) من الملحق الإحصائى، الذى يشير إلى العناصر التالية :

* وجود قاعدة سكانية عريضة تصل إلى ٢٢٩ مليون نسمة بقوة عمل تزيد عن ٦٥ مليون عامل.

* الناتج المحلى الإجمالى يصل إلى ٤٤٠ مليار دولار ويزيد عن الناتج المحلى لإسرائيل وتركيا وإيران معا .

* إن الطاقة الاستيرادية كبيرة تصل إلى حوالى ١١٠ مليار دولارا سنويا وتزيد حوالى مرتين عن الطاقة الاستيرادية لإسرائيل وتركيا وإيران معا.

* إن حجم الاستثمارات يصل إلى حوالى ١٠١ مليار دولار (٢٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) ويصل إلى ضعف حجم الاستثمارات للدول الثلاث الأخرى.

يضاف إلى ذلك عدد من الحقائق الأخرى المعروفة عن الاقتصادات العربية[٦١] وهى أن المساحة تصل إلى ١٤ مليون كيلو متر مربع تمثل ١٠ ٪ من مساحة العالم، والأراضى الصالحة للزراعة حوالى ٢٠٠ مليون هكتار والمساحة المستغلة حوالى ٢٧ ٪

من المساحة الكلية القابلة للزراعة ، والصناعة التحويلية تنمو وتصل إلى أكثر من ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، والثروة النفطية هائلة، فالإنتاج النفطى يصل إلى حوالى ٢٥ ٪ من الإنتاج العالمى والإيرادات النفطية السنوية حوالى ٩٤ مليار دولار، والاحتياطى النفطى أكبر احتياطى فى العالم حوالى ٦٠ ٪ من الاحتياطى العالمى، والاستثمارات العربية الخارجية وصلت إلى ٦٧٠ مليار دولار معظمها فى الدول المتقدمة وبالتحديد فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية.

ورغم وجود تلك المقومات الإيجابية والحقائق الثابتة عن الإمكانات العربية، فإن أهم ما يؤخذ على تلك الاقتصادات أنها مجزأة إلى وحدات صغيرة الحجم نسبيا وبالتالى مجزأة إلى أسواق محلية ضيقة ويكاد يكون ذلك من أكبر العقبات أمام نمو اقتصادياتها. بل وبالرغم من الجهود التى بذلت فى مجال التكامل الاقتصادى العربى، فإن تلك المسيرة أسفرت عن نتائج هزيلة لا ترقى إلى طموحات الشعوب العربية والإمكانات المتاحة.

ولعل أهم دليل على ذلك هو فشل اتفاقية السوق العربية المشتركة التى أعلن عن إنشائها «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية»[٦٢] بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ (فى دور انعقاده الثانى فى ١٣/٨/١٩٦٤م) ولعل أهم مؤشرات إخفاق تلك السوق هو انخفاض حجم التجارة العربية البينية دون الـ ١٠ ٪ من حجم التجارة العربية مع العالم الخارجى بالرغم من مرور ٣٠ عاما على هذا القرار[٦٣] بالإضافة إلى أن عدد الدول التى وافقت على تلك الاتفاقية كان محدودا منذ البداية وبعد ذلك، حيث ظلت عضوية السوق محدودة فى أربع دول، هى الأردن وسوريا والعراق ومصر، كما أخفقت دول السوق فى اعتماد القانون الجمركى الموحد وإقامة الاتحاد الجمركى[٦٤] حيث كان قرار السوق العربية المشتركة، يسعى إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء تدريجيا عن طريق تحرير الرسوم الجمركية، بهدف الوصول إلى «منطقة تجارة حرة» بين الدول الأعضاء كخطوة أولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة، تليها خطوة

إقامة الاتحاد الجمركى.

ولم يكن الوصول إلى إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨١[٦٥] إلا بعد ما وصل مشروع السوق العربية المشتركة إلى مأزقه المعروف من شلل وتعثر تتحمل سائر الأطراف مسئوليته بالإضافة إلى عوامل أخرى، وتتضمن تلك الاتفاقية مجموعة من الإعفاءات والأفضليات التى تتمتع بها السلع والمنتجات العربية فى إطارها إضافة إلى ما توفره من حماية للسلع العربية فى مواجهة السلع الأجنبية المثيلة والبديلة ومواجهة حالات الإغراق وسياسات الدعم التى تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية، والمبدأ المهم الذى جاءت به الاتفاقية مؤخرا هو إنشاء «سوق سلعية عربية مشتركة» لعدد من السلع يجرى انتقاؤها سنويا وفقا لأولويات وضوابط مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع ومنتجات المشروعات المشتركة ونسبة المكون العربى منها والأهمية التصديرية، ومدى خدمة التكامل الاقتصادى كى تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والإجراءات الداخلية وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية المماثلة والمنافسة وذلك عن طريق الجدار الجمركى المشترك والموحد مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق فى السوق العربية وقد حظيت تلك الاتفاقية باهتمام خاص، حيث عقد من أجلها مؤتمر موسع للتجارة العربية بالرياض عام ١٩٨٧ واعتمدت توصياته من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (الدورة ٤٢) بالعاصمة السعودية والذى دعا الدول العربية التى أودعت وثائق تصديقها على الاتفاقية – ١٧ دولة حتى اليوم – للدخول فى التفاوض فيما بينها حول تحرير قوائمها السلعية التى تقدمت بها لأمانة الجامعة العربية، وقد أسفرت المفاوضات على قائمة واحدة من ٥٢ مجموعة سلعية قد اتفق على تحريرها من الرسوم الجمركية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد فى هذا المجال.

ويبدو أن هناك معوقات حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة فى ثوبها

القديم، وتحول دون تطوير اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجارى، التى تسعى إلى إقامة «سوق سلعية عربية مشتركة»، لعل من الضرورى السعى إلى تحديدها. ولأنه لا مناص من إقامة تجمع (تكتل) عربى يخدم المصالح الاقتصادية العربية المشتركة، ويتعامل مع التغيرات العالمية والإقليمية، فإن الأمر يتطلب البحث فى صيغة تكاملية تؤدى إلى إعادة بناء السوق العربية المشتركة بناء على أسس جديدة تتعامل بكفاءة مع تلك التغيرات وتتلافى المشكلات التى ظهرت، وتضع أسس العلاج لتلك المعوقات التى تعمل على إزالتها تدريجيا فى المدى المتوسط والطويل، وهذا ما يتطلب إلقاء الضوء على النقاط التالية.

١ - أهم المعوقات التى حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة فى ثوبها القديم :

لعل من المعروف أن هناك العديد من الكتابات والدراسات التى قامت بتحليل المعوقات التى حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة فى ثوبها القديم، ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية لم تكن مواتية لتحقيق نجاح السوق، بل والظروف التى صاحبت إصدار القرار رقم (١٧) الخاص باتفاقية السوق العربية المشتركة لم تكن مواتية أيضا، ويكفى الإشارة إلى أن الكثيرين رأوا أن هذا القرار لم يعبر عن الطموحات العربية التى كانت متطلعة إلى الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة فى ذلك الوقت، بل يعتبر فى نظر الكثيرين خطوة إلى الوراء، ولذلك واجهت السوق العربية المشتركة منذ إنشائها وبعد ذلك مشاكل ومعوقات كثيرة لعل من أهمها :

١/١ - الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية فيما بين الدول الأعضاء من جانب والدول العربية الأخرى من جانب آخر، ويكفى الإشارة على سبيل المثال إلى أنه مما صعب من عملية التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وحرية انتقال السلع، خضوع المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل دول السوق العربية المشتركة، للقيود الكمية (الحصص والرقابة على الصرف) الأمر الذى كان

يعيق حرية انتقال السلع[٦٦].

٢/١ – تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء فى السوق العربية المشتركة الناتج عن اختلاف النظام السياسى والاقتصادى والأهداف الاقتصادية، شكل عقبة أمام زيادة المبادلات وتوسيع التعاون بين الدول العربية.

٣/١ – اشتداد تباين واختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية، فهناك دول توجهاتها اشتراكية مركزية ذات توجه داخلى، وهناك دول توجهاتها رأسمالية تحررية ذات توجه خارجى، ويكفى الإشارة إلى أن اختلاف نظم التجارة الخارجية من ناحية سيطرة الدولة من عدمه، كانت تمثل عائقاً كبيراً أمام تطوير المبادلات العربية وتنميتها.

٤/١ – عدم ملاءمة الهياكل الاقتصادية القائمة للدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء لمتطلبات التكامل الذى سعت إليه السوق العربية المشتركة حيث كان من المفترض وجود اتجاه لإعادة الهيكلة بما يتناسب مع المزايا النسبية للدول العربية تدريجيا، وما يتطلبه ذلك من إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية لإحداث التشابك الاقتصادى الذى يمثل الأساس فى عملية التكامل الاقتصادى التى كان يهدف إليها السوق، بل لم تتخذ البلدان الأعضاء منذ عام ١٩٦٥، إجراءات مرضية لإعادة الهيكلة وإقامة أنشطة وصناعات لجعل الاقتصاديات المعنية أكثر تكاملا وأقل تنافسا، حيث كانت الكثير من المنتجات تتأثر بمنافسة المنتجات المماثلة الآتية من بلدان السوق العربية المشتركة الأخرى.

وعموما هذه ظاهرة تحتاج إلى المعالجة الواعية للاستراتيجية العربية فى المستقبل، لأنها مرتبطة بمشكلة الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها الاقتصادات العربية عموما وخاصة فى هياكل الإنتاج الصناعى والزراعى وهو ما أثر على نمط الصادرات والواردات العربية، فالصادرات تتألف أساسا من منتجات لا أسواق لها فى البلدان العربية الأخرى، بل فى البلدان الصناعية المتقدمة[٦٧] والواردات العربية لا يوجد البديل

العربى لها فى دول عربية أخرى .

١/٥ – إن ظروف الدول الأعضاء لم تسمح بالالتزام بتنفيذ المخطط المرحلى الذى تتطلبه السوق، لأن ذلك قد يتعارض مع الأهداف الاقتصادية الخاصة للدول الأعضاء، ويكفى الإشارة إلى أن بعض الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة أجلت تطبيق ١٦ مادة من قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التى تهدف إلى تحقيق وإلغاء التعريفات الجمركية وتحرير المبادلات لحاجتها إلى حماية وزيادة الموارد من النقد الأجنبى فى ذلك الوقت[٦٧] .

١/٦ – عدم وجود آلية تستطيع تلطيف وتهذيب الآثار السلبية للسوق فى البلد المتضررة، ويكفى الإشارة إلى أن الميزانية المشتركة لدول السوق الأوربية المشتركة تخصص نحو ٦ مليار دولار سنويا لبلدان الجنوب الأوربى وإيرلندا للتخفيف من الآثار السلبية لانضمام تلك البلدان إلى ترتيبات السوق الأوربية المشتركة[٦٨] .

١/٧ – ضعف الربط بين تحرير التجارة والتنمية العربية[٦٩] مما جعل الكثيرين يهاجمون اتفاقية السوق العربية المشتركة، من منطلق أن آثارها محدودة فى ظل هذا الوضع، وتحمس هؤلاء لضرورة إحداث التكامل الاقتصادى من خلال المشروعات المشتركة وإهمال أسلوب تحرير التجارة (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركى) ، من منطلق أنه لا زيادة فى التبادل التجارى قبل أن تنشأ المشروعات التى تنتج السلع والخدمات التى تكون مجالا للتبادل إلا أنه اتضح بعد ذلك، اتساع الفجوة بين مفهوم المشروعات العربية المشتركة وأسس بنائها من منظور قومى وبين واقعها وضآلة آثارها الاقتصادية فيما يتعلق بمسألة تحقيق عملية التكامل الاقتصادى[٧٠] حيث إن تلك المشروعات لم يتم ضمن برامج معينة تتخذ أشكال الارتباط اللازمة بين المشروعات وتكاملها الأفقى والرأسى وترابطها مع المشروعات القطرية القائمة والمشتركة لتحقيق التشابك الاقتصادى بين مختلف الأقطار، وهو ما يقتضى الاتفاق على أولويات التنمية، وقد قام خبراء وفنيون بإشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بدراسة معمقة

لخطة التنمية العربية الشاملة التى تعالج هذا الوضع بدرجة كبيرة، تنفيذا لقرار قمة عمان ١٩٨٠ ، فيما سمى باستراتيجية عربية للتنمية، إلا أنها لم تقنن ولم تنفذ.

وتجدر الإشارة إلى أن البعض يعيب على المشروعات العربية المشتركة أنها كانت بين الحكومات ولم تكن بين الشعوب ممثلة فى القطاع الخاص من رجال أعمال ومؤسسات أهلية، وكان على الحكومات أن تضع الأطر المؤسسية اللازمة لتسهيل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج وتترك القطاع الخاص هو الذى يقيم المشروعات.

١/٨ – التشوه الكبير لهيكل الأسعار النسبية لأسعار السلع والخدمات من ناحية ولأسعار عناصر الإنتاج من ناحية أخرى بل وأسعار الصرف.

١/٩ – قلة الأساليب الفعالة لحماية المنتجات الوطنية العربية تجاه المنتجات الأجنبية المنافسة والمقصود هنا المعاملات التفضيلية، رغم الوصول إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١ والتى وقع عليها حوالى ١٧ دولة عام ١٩٨٧ ، إلا أنها لا تزال محدودة وتحتاج إلى المزيد من التطوير.

١/١٠ – مشكلة الوصول إلى توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية، وذلك لأن أى تجمع اقتصادى ليس من المتصور أن ينجح دون توحيد المواصفات القياسية، مثلما حدث بين دول السوق الأوربية والتى نجحت فى توحيد حوالى ١٤٠٠ مواصفة حتى إعلان اكتمال السوق مع بداية ١٩٩٣ .

١/١١ – ضعف الأسواق المالية العربية وعدم تكاملها، وبالتالى عدم قدرتها على تمويل المبادلات والمشروعات[٧١] حيث لا تتوافر فى الدول العربية أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة، وما يوجد منها فى بعض البلدان لازال فى مراحله الأولى، أو غير نشط، وتتصف عموما بضعف ناجم عن ضيقها وقلة أدواتها وعدم مرونة التشريعات التى تحكمها، ونظرا لضآلة التجارة العربية البينية، فإنه من الصعب تحقيق تكامل

وترابط بين الأسواق المالية العربية، ويزيد من صعوبة ذلك غياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العربية.

١٢/١ - غياب التنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية عموما، للاقتصادات العربية، ولعل أهم الدلائل على ذلك أن الدول العربية لازالت تعانى من غياب نظام المقاصة لتسوية المدفوعات الجارية وتعطيل العمل باتحاد المدفوعات العربية، ويعانى صندوق النقد العربى، الذى بدأ العمل عام ١٩٧٧ والذى من ضمن أهدافه تسوية المدفوعات الجارية، من مشكلة أن عددا من الدول العربية «ذات الفيتو الاقتصادى» تحبذ التعاون الثنائى على العمل المتعدد الأطراف خاصة فى قضايا التجارة والمدفوعات، وقد اقترح برنامج لتمويل التجارة العربية لعلاج جانب من تلك المشكلة قيمته ٥٠٠ مليون دولار، إلا أنه لا يقوم بوظيفة المقاصة وتسوية الأرصدة الدائنة والمدينة للدول الناجمة عن التبادل التجارى وهى المهمة الرئيسة لاتحاد المدفوعات التى أصبح لزاما على صندوق النقد العربى، أن ينهض بأعبائها تنفيذا لاتفاقية إنشائه[٧٢]، حيث إن السوق المشتركة لا يمكن أن تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل فى ظل ظروف تختلف فيها النظم النقدية وسياسات المدفوعات الخارجية من دولة لأخرى، ولابد من وجود نظام المقاصة، حتى لا تقف قيود المدفوعات الجارية عقبة فى سبيل اتساع المبادلات بين البلدان العربية.

١٣/١ - عجزت السوق العربية المشتركة فى ثوبها القديم عن تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية لعدم وجود المناخ الاستثمارى العربى الملائم خلال تلك الفترة وخاصة فى مرحلة الستينات.

١٤/١ - هناك مجموعة من المعوقات الإدارية والتنظيمية تتلخص فى النظم البيروقراطية العربية المعوقة على مستوى كل دولة، والتى تدار من قبل بيروقراطيات تعمق هذا الاتجاه من أجل مصالحها الذاتية، مما يؤدى إلى زيادة القيود وتقييد الأنظمة والإجراءات التى تتحكم فى العلاقات الاقتصادية العربية والقطرية الداخلية.

ومن المعوقات التنظيمية، تلك الازدواجية الواضحة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية، وهى من أخطر الظواهر السلبية الذى اتسم بها العمل الاقتصادى العربى المشترك، والتى أدت إلى تشتيت الجهود وتبديد الموارد. حتى أصبحت نتائجها السلبية تستخدم كغطاء ومبرر للتشكيك فى جدوى وجدية العمل التكاملى المشترك[٧٣].

وفوق كل هذه المعوقات تأتى المعوقات السياسية التى تمثلت فى غياب الإرادة السياسية حيث إن دولاً كثيرة لم توقع أساسا على اتفاقية السوق العربية المشتركة فى ثوبها القديم، وتلك المعوقات أيضا ترتبط بمشكلة كيفية تحييد العمل الاقتصادى وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة.

٢- إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة:

لعل إعادة بناء السوق العربية المشتركة يعنى محاولة التغلب على المعوقات التى حالت دون نجاحها فى ثوبها القديم، وفى نفس الوقت الأخذ فى الاعتبار التغيرات الإقليمية والدولية وآثارها على المنطقة العربية، وكذلك الأخذ فى الحسبان ما حدث للاقتصادات العربية من تغيرات إيجابية وتأثيرها الإيجابى فى مرحلة إعادة البناء، حيث تتجه معظم الدول العربية إلى برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادى والسماح لقوى السوق أن تعمل من خلال زيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، وزيادة الاتجاه إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى زيادة الإمكانات العربية عما كانت عليه فى الستينات بصورة كبيرة بالرغم من هدر بعض من تلك الإمكانات فى حرب الخليج الثانية.

ولا يخفى أن إعادة بناء السوق على أسس جديدة هى مسألة واقعية أكثر من أى وقت مضى فالظرف الحالى قد يكون أفضل مرحلة لإعادة البناء التى تجعل المنطقة العربية تكتلا اقتصاديا ينأى بالاقتصادات العربية عن أى عملية احتواء وتجعلها فى

مركز تفاوضى أفضل عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، أو مع اتفاقية الجات. بل يجعلها تمنح وتمنع بما يؤمن المصالح الاقتصادية العربية فى مجموعها[٧٤] بشرط توافر الإرادة السياسية العربية التى تؤدى إلى إنجاح أى صيغة للتعاون الاقتصادى الإقليمى العربى، وإعطاء الحرية للشعوب العربية لكى تملك إرادة العمل الحر.

وفى هذا الإطار يمكن أن تقوم استراتيجية إعادة بناء السوق العربية المشتركة على المدى المتوسط والطويل، وتدريجيا على الأسس التالية :

الأساس الأول : إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة :

ويقوم على تنسيق السياسات الجمركية العربية وتطوير اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، والقضاء على المعوقات البيروقراطية واختلاف وتباين النظم الجمركية والضريبية بما يسمح بنجاح إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة على أن تتحول إلى اتحاد جمركى بعد فترة لما يحتاجه من إعداد عملى متكامل ومتدرج مع ملاحظة أن دخول الدول العربية فى منطقة تبادل حر فيما بينها وعدم قبول أعضاء آخرين لا يتعارض مع القوانين الدولية السائدة، وهو حق من حقوق السيادة للدول الأعضاء فى التكتل الاقتصادى، وأن الوصول إلى سلام مع إسرائيل لا يعنى حتمية الدخول فى منطقة تجارة حرة معها، إلا أنه يحمل علاقات تجارية عادية وفق القوانين والمعاهدات التى تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول.

والأهم أن تطبيق «منطقة تجارة حرة عربية شاملة» سيحقق مزايا اقتصادية للدول العربية فى مجموعها، ستاتيكية وديناميكية تفوق المزايا فى ظل الوضع الحالى، والمزايا التى يمكن تحقيقها فى حالة «منطقة تجارة حرة شرق أوسطية» وجدول الآثار المحتملة رقم (١) فى الملحق الإحصائى، يبين أهم الآثار الإيجابية المحتملة من إقامة «منطقة تجارة حرة عربية شاملة» على الاقتصادات العربية[٧٥].

والتى تتلخص فيما يلى :

* فيما يتعلق بالأثر على القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلى الإجمالى العربى، يلاحظ ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعى فى الدول العربية مقابل احتمالات الانخفاض فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية» ومن ناحية أخرى، يلاحظ ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات بدرجة أكبر منه فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية» بالإضافة إلى تحسن أداء القطاع الزراعى وقطاع التشييد اللذين فى المقابل لا يتوقع حدوث تغيرات إيجابية لهما فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية».

* فيما يتعلق بالأثر على قطاع التجارة الخارجية، يتوقع حدوث زيادة فى نمو الصادرات السلعية الصناعية الاستهلاكية فى حالة «منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة» بينما يتوقع انخفاضها فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية»، ومن ناحية أخرى يتوقع زيادة الصادرات من السلع الاستثمارية فى الأجل المتوسط، هذا ويتوقع زيادة فى صادرات المواد الخام الأولية والسلع الغذائية الزراعية فى الحالتين (العربية والشرق أوسطية). وفى حالة الواردات السلعية، يتوقع حدوث زيادة فى معدل نمو الواردات السلعية بسبب تحسن أداء نشاط القطاع الصناعى والقطاع الخدمى، فى حالة «منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة»، أما فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية» ستزداد الواردات السلعية أيضا ولكن بسبب انخفاض نمو الناتج الصناعى بسبب المنافسة المتوقعة من السلع الصناعية الإسرائيلية.

يضاف إلى ذلك، أن الاستثمارات الخارجية ستزيد فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشاملة» بسبب اتساع السوق العربية وعدم المنافسة المباشرة مع إسرائيل ووجود الانطباع لدى المستثمر الخارجى بأن السوق العربية ليست مفتوحة أمامه إلا من خلال الدول العربية وفى المقابل ستكون نسبة نمو الاستثمارات الخارجية أقل فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية» لعوامل عكس الحالة الأولى.

* وكل تلك الآثار تؤدى إلى انخفاض معدل البطالة فى المنطقة العربية، بالإضافة إلى زيادة متوسط دخل الفرد، بدرجة أكثر مما عليه الحال فى «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية».

وقد يتطلب الأمر فى مرحلة تكوين «منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة» إنشاء صندوق للتعويض عن أضرار التحول إلى منطقة التجارة الحرة، يستطيع أن يعوض أى دولة يصيبها الضرر، على غرار ما حدث فى السوق الأوربية المشتركة.

الأساس الثانى: البحث الجدى فى القضاء على كل المعوقات التى تحول دون تنمية التجارة البينية العربية :

حيث إن السعى إلى تكوين منطقة تجارة حرة عربية شاملة لا يكفى وحده لتنمية التجارة العربية البينية، بل لابد من إزالة المعوقات التى تحول دون ذلك، سواء تلك المتعلقة بتوفير الخدمات الضرورية الخاصة بتنشيط التجارة وتسهيلها مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والإعلام والتسويق وتوفير المعلومات عن الأسواق العربية، وتقديم خدمات التمويل للتجارة العربية البينية، من خلال برنامج فعال للتمويل ونظام كفء لتسوية المدفوعات الجارية، على أن يقوم بذلك صندوق النقد العربى، مع تطوير اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، من ناحية إدخال واستيعاب المزيد من السلع محل التبادل فى إطار ما تسعى إلى تكوينه «من سوق عربية سلعية مشتركة» ووضع الأساليب الأكثر فعالية للمعاملات التفضيلية للمنتجات العربية.

ومن ناحية أخرى، العمل على رفع كفاءة الإدارة الجمركية العربية وتطويرها بما يتلاءم والتطورات الدولية فى هذا الشأن وخاصة مراعاة انعكاسات قرارات «الجات» الأخيرة، كالتعميم والفحص والتفتيش والتخليص والحجر الصحى، بالإضافة إلى توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية، وتطبيق معايير الجودة وتحسينها وتكوين

علامات تجارية تخلق الثقة لدى المستهلك العربى فى منتجاته العربية، من حيث السعر والجودة، ولابد من تشجيع المشروعات الإنتاجية والخدمية العربية على تطوير ذوق المستهلك العربى باتجاه خلق نمط استهلاك متميز ذى خصوصية عربية وفقا للعادات والتقاليد الحضارية العربية وبأشكال حديثة ومتطورة.

الأساس الثالث : إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون ملائمة لإحداث التكامل الاقتصادى تدريجيا :

ويتم ذلك من خلال اتجاهين، الاتجاه الأول يتلخص فى الإسراع بالخصخصة ودعم وتشجيع القطاع الخاص، حتى تقوم المشروعات العربية على الشعوب ممثلة فى القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية العربية، بدلا من الحكومات والقطاع العام، أما الاتجاه الثانى، فيتعلق بإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ «الميزة النسبية» بحيث تكون الاقتصادات العربية فى هياكلها الصناعية والزراعية والخدمية تكاملية وليست تنافسية، وقد يتطلب الأمر تقوية قاعدة البحث العلمى العربية لبناء قاعدة تكنولوجية عربية تعمل على تطوير الصناعة والزراعة العربية وتشارك فى إعادة البناء. وهذا يتطلب «إنشاء البنك العربى للإنشاء والتعمير» الذى يمكن تدبير أمواله بسهولة من داخل المنطقة العربية، ليعمل على مساندة عملية إعادة الهيكلة وإقامة المشروعات التى تصب فى هذا الاتجاه وتعمل على تصحيح هياكل الإنتاج العربية.

الأساس الرابع : العمل على زيادة وتشجيع الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية :

وذلك بتهيئة المناخ الملائم لنمو تلك الاستثمارات وتعظيم دور القطاع الخاص فى هذا المجال، حيث إن الواقع يشير إلى أن نسبة الاستثمارات العربية البينية ضعيفة بشكل واضح، لأن نسبتها بلغت خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠ فى المتوسط ٤ ٪ من إجمالى الاستثمارات العربية المستثمرة فى الخارج والبالغة تقريبا ٦٧٠ مليار

دولار، بالرغم من إقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى سنة ١٩٨٠[٧٦] والتى صدقت عليها حتى الآن ١٨ دولة عربية وتشرف عليها الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار، ورغم أن تلك الاتفاقية جاءت بضمانات واسعة ونصت على مزايا إضافية للاستثمار العربى[٧٧] وتساندها المنظمة العربية لضمان الاستثمار التى أنشئت عام ١٩٧٥ ، وتجدر الإشارة إلى أن تحسين مناخ الاستثمار فى الدول العربية، لكى يجذب المزيد من الاستثمارات العربية، لا يقف فقط عند وضع تشريعات الاستثمار والإطار المؤسسى، بل يحتاج إلى المزيد من العمل على معالجة جوانب أخرى كثيرة، أهمها إزالة التشوهات فى هيكل الأسعار سواء للسلع والخدمات أو عناصر الإنتاج، أو أسعار الصرف، من خلال إحداث المزيد من الإصلاحات النقدية والسعرية والهيكلية، ووضع السياسات الاقتصادية الأكثر كفاءة لخلق الحوافز وفرص الاستثمار المحفزة للمستثمر العربى.

ويرتبط بذلك تطوير الجهاز المصرفى العربى وتسهيل انتقال الخدمات المالية بين الدول العربية ليشارك فى تجميع المدخرات العربية وزيادة الاستثمار العربى بالمشاركة المباشرة فى رؤوس أموال المشروعات العربية.

ويضاف إلى ذلك، دعم عملية بناء سوق مال عربية متطورة ومتكاملة ويا حبذا لو وصلت إلى مرحلة سوق مال عربية مشتركة، حتى تساعد على الإسراع بالتحولات المطلوبة وتزيد من الاستثمار العربى فى المزيد من المشروعات العربية.

الأساس الخامس : ضرورة وجود الإطار المؤسسى والتنظيمى الملائم لتلك المرحلة:

حيث لابد من القضاء على ازدواجية وتضارب الاختصاصات بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والأمر يحتاج إلى وجود وحدة متخصصة أو لجنة تنسيق، لتطوير ومتابعة استراتيجية إعادة بناء السوق العربية المشتركة،

والجوانب المرتبطة بها فى إطار الجامعة العربية.

ولعل النتيجة المترتبة على «إعادة بناء السوق العربية المشتركة» تبعا لتلك الأسس، هو العمل على إعادة صياغة علاقة التجمع العربى بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الأخرى، بل وباقى أطراف الاقتصاد الدولى، للحصول على أكبر مكاسب ومنافع ممكنة فى مجال التبادل الدولى.

وتبقى الإشارة إلى أن تلك الأسس قد تكون ليست بالضرورة هى كل المطلوب، ولكن قد يكون المطلوب هو وجود «إرادة العمل» وبكل قوة نحو البحث فى مستقبل أفضل للمنطقة العربية والحفاظ على الذات العربية فى إطار ما يمكن تسميته «استراتيجية البقاء».

الخلاصة والملاحظات الختامية

انطلاقا من الفرضية الأساسية التى قام عليها البحث والمنهجية التى سار عليها فى إطار الاقتصاد السياسى للسلام ونظرية التكامل الاقتصادى والتغيرات الدولية والإقليمية، بآثارها على الاقتصادات العربية، التى أبرزت الحاجة إلى وجود تجمع أو تكتل اقتصادى عربى، يعود بمزايا أفضل وعائد أكبر للاقتصادات العربية مجتمعة، فى نفس الوقت الذى طرح موضوع «السوق الشرق أوسطية» على الساحة البحثية والاهتمامات السياسية، فقد تحدد هدف البحث فى هذا الإطار مما تطلب إقامة خطة البحث على أساس تحليل الأبعاد المختلفة «للسوق الشرق أوسطية» وصيغتها المحتملة، وآثارها على الاقتصادات العربية، والاقتصاد الإسرائيلى.

وعلى الجانب الآخر، بحث مدى إمكانية إعادة بناء «السوق العربية المشتركة» فى ضوء المتغيرات الجديدة وبناء على أسس جديدة وآثارها على الاقتصادات العربية، وأيهما أفضل لتلك الاقتصادات، التعامل فى إطار «الصيغة العربية» أم إطار «الصيغة

الشرق أوسطية» فى ظل خلفية نظرية منذ البداية حول «مفهوم السوق المشتركة» ؟.

وفى ضوء ذلك، ينتهى البحث إلى أهم النتائج والملاحظات الختامية التالية :

١ – اتضح من تحليل الأبعاد المختلفة لمفهوم «السوق الشرق أوسطية» أنه لا يتفق مع المفهوم النظرى «للسوق المشتركة» وأن الصيغة الأكثر احتمالا لهذا المفهوم، ستقف عند إقامة «منطقة تجارة حرة» محدودة، قد لا تتعدى إسرائيل والأردن وفلسطين، ولمدة طويلة حتى ينضم إليها آخرون، إن قامت فعلا، ذلك لأنه تبين عدم وضوح المقصود «بالشرق الأوسط» بل وتبين أنها صيغة «انتقائية» لأنها قد تضم دولا عربية معينة وقد لا تضم دولا أخرى، وقد تضم دولا غير عربية معينة وقد لا تضم دولا أخرى، وبالتالى تفتقد إلى حد كبير المقومات المكانية والاقتصادية والأهم اتضح أن آثارها الاقتصادية سلبية على المنطقة العربية.

٢ – تبين من التحليل على الجانب الآخر ، أن الظروف والأوضاع الاقتصادية العربية لم تكن مواتية لنجاح «السوق العربية المشتركة فى ثوبها القديم» . وفى إطار من الواقعية والأخذ فى الاعتبار المتغيرات الجديدة التى منها إيجابى مثل التحولات والإصلاحات الاقتصادية التى حدثت فى معظم الاقتصادات العربية، وزيادة الإمكانات العربية، ومنها تحفيزى، وهى العوامل التى تكمن وراء التغيرات الدولية والإقليمية، التى تدفع للبحث عن صيغة جديدة للتكامل الاقتصادى العربى، تتعامل مع الدائرة الشرق أوسطية مثل نظرتها للدائرة الأوربية أو الدائرة الإسلامية والإفريقية وغيرها فلا يكون إحداها على حساب الآخر.

وبالتالى توصل البحث إلى نتيجة هامة فى هذا الإطار تتلخص فى أنه لازالت هناك إمكانية «لإعادة بناء السوق العربية المشتركة» على أسس جديدة تتغلب على المعوقات وتضع مسارات أفضل لتحسين الأداء الاقتصادى الجماعى للمنطقة العربية:

– تلخص الأساس الأول فى العمل على إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة

والتى أوضح التحليل أن آثارها الاقتصادية الإيجابية على الاقتصادات العربية أكثر منها فى حالة «منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية» وياحبذا لو تكون صندوق للتعويضات» عن الأضرار التى تقع على أى دولة بسبب التحول إلى «منطقة التجارة الحرة».

– أما الأساس الثانى : فيركز على ضرورة البحث الجدى فى القضاء على كل المعوقات التى تحول دون تنمية التجارة البينية العربية.

– ويقوم الأساس الثالث، على ضرورة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية، لتكون ملائمة لإحداث التكامل الاقتصادى تدريجيا، سواء بالمزيد من الخصخصة أو إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية وقد يتطلب الأمر «إنشاء البنك العربى للإنشاء والتعمير» ليساند عملية إعادة الهيكلة.

– أما الأساس الخامس، فيقضى بضرورة وجود الإطار المؤسسى والتنظيمى الملائم لتلك المرحلة. بل وجود الإرادة السياسية العربية التى تدفع العمل فى هذا المجال، ويترتب على كل ذلك السعى إلى إعادة صياغة علاقة التجمع العربى بالتجمعات الاقتصادية وباقى أطراف الاقتصاد الدولى، وتبقى فى النهاية «إرادة العمل» نحو البحث عن مستقبل أفضل للمنطقة العربية والحفاظ على الذات العربية فى إطار ما يمكن تسميته «استراتيجية البقاء».

معهد البحوث والدراسات العربية

الملحق الإحصائى

جدول رقم (١) : الآثار الاقتصادية المحتملة لإقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية ومنطقة تجارة حرة عربية شاملة*

البيـــــــان		الأثر على قطاعات الناتج المحلى الإجمالى				الأثر على التجارة الخارجيـــــة						الأثر على حركة العمالة بين الدول	
		هيكل الناتج المحلى الإجمالى				الصادرات السلعية			الواردات السلعية				
		الصناعة	الزراعة	التشييد	الخدمات	الآلات ومعدات النقل	سلع صناعية أخرى	مواد خام وسلع زراعية	الآلات ومعدات النقل	سلع صناعية	مواد خام وسلع زراعية	إلى إسرائيل	إلى الدول العربية
وضع الانطلاق	إسرائيل	٢٢٪	٢٢,١	٢١٠,٢	٢٦٥,٦	٢٢١	٢٩١	٢١٢	٢٤٧	٢٧	مرتفع	لا يوجد	
	الضفة والقطاع	٢٧,٣	٢٢٠,٦		٢٧٢,١						مرتفع	قليلة	
	الدول العربية	٢٣٠,٤	٢١٣	٢٢	٢٥٤,٦	٢٢,٧	٢١٢	٢٨٩,٣	٢٣٤	٢٢٩	٢١٤	لا يوجد	مرتفعة
الآثار الاقتصادية لتطبيق المرحلة الأولى مقارنة بالوضع الحالى	إسرائيل	+	٠	٠	+	٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	–	٠٠	
	فلسطين	٠٠	+	++	++	٠٠	٠٠	+	٠٠	–	+		
	الدول العربية الأخرى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أثر تطبيق المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة السابقة	إسرائيل	+	–	++	+	٠٠	+	–	٠	٠٠	+		٠٠
	فلسطين	٠٠	+	+	+	٠٠	–	+	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠
	الأردن	–	٠	+	++	٠٠	–	+	٠٠	++	+	++	–
	الدول العربية الأخرى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
أثر تطبيق المرحلة الثالثة مقارنة بالمرحلة السابقة	إسرائيل	++	–	++	++	++	++	+	٠	٠	++		+
	فلسطين	٠٠	+	٠٠	+	٠٠	+	+	+	+	+	٠٠	٠٠
	الأردن	٠٠	٠	–	++	٠٠	٠٠	+	٠٠	–	+	+	+
	الدول العربية الأخرى	–	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	+	٠٠	٠٠	+	٠	٠٠
الآثار الاقتصادية المحتملة لمنطقة تجارة حرة عربية	إسرائيل	+	–	+	٠٠	٠	٠	٠٠	٠٠	٠٠	+	٠٠	٠٠
	الدول العربية الأخرى	++	+	+	++	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	++

(++) زيادة كبيرة فى نمو المؤشر (+) زيادة فى نمو المؤشر (–) انخفاض فى نمو المؤشر (٠٠) لا تغير أو تغير هامشى (ضعيف).

* بيانات وضع الانطلاق عن عام ١٩٩١.

جامعة الدول العربية، التطورات الدولية الإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية، ورقة عمل (غير منشورة) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، فبراير ١٩٩٤.

جدول رقم (٢)

مقارنة بين بعض المؤشرات الاقتصادية فى كل من إسرائيل والأردن وفلسطين عام ١٩٩١م

المؤشـــــرات الاقتصاديـــــة	إسرائيل	الأردن	فلسطين (الضفة والقطاع)	المجموع	الأهمية النسبية لإسرائيل
الناتج المحلى الإجمالى (مليون دولار)	٦٢٦٨٧	٤٠٨٣	٢٢٢٨	٦٨٩٩٨	٪٩٠
عدد السكان (مليون نسمة)	٥,٦	٤,١٤	١,٦٩	١٠,٩	٪٤٦,٤
الناتج المحلى حسب القطاعات ٪					
الزراعة	٢,٤	٨٣	٢٠,٦		
الصناعة	٢١,٨	٢٦,٥	٧,٣		
التشييد	١٠,٢	–	–		
الخدمات	٦٥,٠	٦٥,٢	٧٢,١		
الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	١٨٠٥٠,٦	١١٣٢	٣٣٨,٨	١٩٥٢١,٤	٪٩٢,٥
الواردات الإجمالية (مليون دولار)	٢٧٢٥٣	٢٥١٣	٨٢٦,٤	٣٠٦٩٢,٤	٪٨٨,٨
الصادرات الصناعية ٪	٪٩٠	٪٤٥	–		
منها الآلات ومعدات النقل	٪٣٠	٪١	–		
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩١	٪٣,٧	٪٠	٠,٦		

المصدر : Harvard University and MIT, Securing Peace in The Middle East, Cambridge, June 1993, P.21.

– البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم للسنوات ١٩٩٢ – ١٩٩٣ .

ـ صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٣ .

جدول رقم (٣)

مقارنة بين بعض المؤشرات الاقتصادية فى كل من الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران عام ١٩٩١

بيـــــــان	إجمالى الدول العربية	بعض دول الشرق الأوسط			إجمالى الدول الثلاث
		إسرائيل	تركيـــا	إيـــران	
عدد السكان (بالمليون نسمة)	٢٢٩,٣	٥,٦	٥٧,٣	٥٧,٨	١٢٠,٧
النـــاتج المحـــلى الإجمـــالى (بالمليون دولار)	٤٤٠٧٦٦	٦٢٦٨٧	٩٥٧٦٣	٩٦٩٨٩	٣١٨١٢٦
إجمالى الصادرات (بالمليار دولار)	١٢٧	١٢,-	١٣,٦	١٦	٤١,٦
إجمالى الواردات (بالمليار دولار)	١٠٩,٤	١٧,-	٢١,-	٢١,-	٥٩,-
إجمالى الاستثمارات (بالمليار دولار)	١٠١	١٢,٥	١٩	١٩,٥	٥١,-

المصـدر : Harvard University and MIT, Securing Peace in The Middle East, Cambridge, June 1993, P.21.

- البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

- صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٣ .

الهوامش والمراجع

(١) أخذت تلك البيانات من :

Commission of **The European Community, Opening Upt The Internal Market,** Brussels, 1992, PP. 20 - 21.

كذلك :

د. سميحة السيد فوزى ، **النظام العالمى الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، رؤية اقتصادية**، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٨)، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، مارس ١٩٩٣، ص ١٣.

(٢) والأهم ملاحظة انعكاس وآثار تلك الاستراتيجية على الاقتصادات العربية التى تستورد من تلك السوق ٤٢٪ من إجمالى وارداتها وتصدر إليها ٣٤٪ من إجمالى الصادرات العربية خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠ فضلا عن وجود ٤٠٠ مصرف عربى أو فرع فى دول السوق.

انظر فى تفاصيل ذلك إلى :

– مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تقرير الأمين العام إلى الدورة العادية الثالثة والخمسين**، الجامعة العربية، يونيو ١٩٩٠، ص ص ٤٦–٤٩.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الصناعية العربية إلى الجماعة الأوربية انخفضت بداية من عام ١٩٩٣ بحوالى ٣٠٪ كما قدرتها منظمة اليونيدو ويمكن الرجوع فى ذلك إلى :

– صندوق النقد العربى : **التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٣**، جدول رقم ٢٤/٣، أبو ظبى، ١٩٩٣، ص ٣٧٨.

(٣) فالمحاولات تبذل فى مجال السعى لقيام التكتل الاقتصادى الآسيوى الباسفيكى للجمع بين ثلاثة محاور رئيسة فى هذا الإقليم الاقتصادى يضم المحور الأول رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الأسيان ASEAN وتضم ست دول هى تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناى وأندونيسيا والفلبين، ويضم المحور الثانى اليابان وأستراليا وبعض الدول الأخرى، ويضم المحور الثالث الدول الأكثر فقرا فى محيط شبه القارة الهندية وهى بنجلاديش وبوتان والهند، ونيبال وباكستان وسرى لانكا وجزر المالديف مجموعة (سارك). فى تفاصيل ذلك يمكن الرجوع إلى :

– د. محمد السيد سعيد، **الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربى، ضمن كتاب «الوطن العربى والمتغيرات العالمية»**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٤) فيما عرف باسم «نافتا» :

North America Free Trade Agreement.

يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى :

Edquard Gried, Grank Stone and Philip Trezise (eds) **Building Canadian American Free Trade Area**, The Brookings Institutions, Washington, D.C., 1987, PP. 129 - 134.

(٥) حيث توجد مجموعة أمريكا اللاتينية التى تكون تجمعا اقتصاديا إقليميا سماه البعض مجموعة «الإندين» التى قامت على دعامتين هما الاتحاد الجمركى والمشروعات المشتركة.

ويمكن الرجوع إلى العرض التحليلى الهام عن تلك المجموعة وخاصة منطقة التجارة الحرة، إلى :

– د. خليل حسن خليل، **تجارب التكامل الناجحة، مجموعة الإندين والجماعة الأوربية، فصل من كتاب «آليات التكامل الاقتصادى العربى»**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٦) الاستراتيجية الدفاعية الهجومية، تعنى موقف التكتل من التغيرات فى الاقتصاد الدولى والتجارة الدولية، حيث إسراع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين التكتل بينها وبين كندا هو إجراء دفاعى تجاه قيام وإعلان الوحدة الاقتصادية الأوربية، وهجومى عندما ضمت المكسيك إلى هذا التكتل لتوسيع نطاق التجارة الدولية مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية، وبالإضافة إلى اتخاذها تدابير حمائية داخل هذا التكتل.

(٧) Joseph S. Nye, **What New World Order ?** Foreign Affairs, Vol. 71, No. 2, Spring 1992, PP. 87-88.

(٨) انظر فى تحليل ذلك :

– د. سعيد النجار، **الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٣٧ – ٤٤.

(٩) – د. محمد السيد سعيد، **الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربى**، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤٤.

(١٠) حيث يثير هذا الوضع عند البعض السيناريو الخاص بدخول الدول العربية إلى النظام الشرق أوسطى والسوق الشرق أوسطية فرادى وليس فى إطار عربى متماسك جماعى بما يترتب عليه من تفاقم المخاوف من أن يكون هذا التحول إطارا لتذويب الهوية العربية وليس إطارا للتفاعل بين نظام عربى وبين الحقائق الإقليمية الدولية من حوله يقوم على الندية والتكافؤ.

انظر فى تحليل ذلك :

– د. أحمد يوسف أحمد، **العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى : مناقشة لبعض الأبعاد السياسية**، فى «التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ١٩٩٤، ص ٢٨.

(١١) اعتمد التحليل فيما يتعلق بنظرية التكامل فى الفكر الاقتصادى، وبتصرف على :

– د. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين، المستقبل العربى**، السنة ١٣ العدد ١٣٨، بيروت، أغسطس ١٩٩٠، ص ٣٩ – ٤٠ كذلك يمكن الرجوع إلى مفاهيم التكامل الاقتصادى وخاصة مدلولات المصطلحات إلى :

- Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration** Irwin Series in Economics, Homewood, Richard D. Irwin, 1961.

- Fritz Machlup, ed., **A History of Thought on Economic Integration,** New York, Columbia University, The Macmillan Press, 1977.

(١٢) تم الاعتماد بتصرف كبير فى تعميق هذا المفهوم على :

– د. محمد محمود الإمام، **بازار عبرى للشرق الأوسط**، تهافت الأسس، أوراق الشرق الأوسط، العدد (١٢) المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٧.

(١٣) د. محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، بيروت ١٩٨٦ ص ص ٧١ ـ ٧٥.

(١٤) د. نادر الفرجانى، **مقدمة كتاب : ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى**، بحوث ومناقشات ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ٤.

(١٥) د. عبد الرحمن صبرى، **الإصلاح وإحياء العربية أولا وعلاقات ثنائية مؤقتا**، أوراق الشرق الأوسط، العدد (١١) المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، إبريل ١٩٩٤، ص ٥٢.

(١٦) د. سيار الجميل، **المجال الحيوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم**، المستقبل العربى، العدد ١٨٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٣.

(١٧) جامعة الدول العربية، **التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية**، ورقة عمل (غير منشورة) مقدمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، فبراير ١٩٩٤، ص ٨٩.

انظر فى إيضاح ذلك :

(١٨) د. أحمد صدقى الدجانى، **فى مواجهة نظام الشرق الأوسط**، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣٨.

(١٩) انظر فى تحليل ذلك :

د. محمود عبد الفضيل، **مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، التصورات - المحاذير أشكال المواجهة**، فى كتاب «التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ١٩٩٤، ص ١٤٨ - ١٥٠.

(٢٠) جامعة الدول العربية، **التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية**، مرجع سابق ذكره ص ٨٩.

(٢١) وتكفى الإشارة إلى أن الشرق الأوسط بتعريفه الجغرافى - السياسى الشامل بالرقعة الممتدة من آسيا الوسطى وتركيا وإيران إلى المشرق العربى والقرن الإفريقى إلى الشمال الإفريقى، خضع منذ القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا إلى نظام فرضته القوى الخارجية على دول وشعوب المنطقة.

ويمكن الرجوع فى ذلك إلى :

- د. صلاح بسيونى، **حقائق النظام الشرق أوسطى**، أوراق الشرق الأوسط، العدد (١١) المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٠.

(٢٢) يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى:

- المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، **النص الكامل لإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية**، المادة ١١، والمادة (١٢)، والمادة ١٦، وملحق ٣ وملحق ٤ أوراق الشرق الأوسط، العدد (١٠)، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣، ص ص ٤٥ .

(٢٣) انظر كلمة شيمون بيريز أمام البرلمان الأوربى فى ستراسبورج بتاريخ ٩ مارس ١٩٩٣ .

نقلا عن : د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق ذكره ص ١٢٨.

(٢٤) انظر :

Shimon Peres, **The New Middle East**, Henry Holt and Company, Inc., New York, 1993, PP. 62 - 73.

(٢٥) انظر فى تفنيد ذلك إلى :

- د. محمد محمود الإمام، **بازار عهرى للشرق الأوسط، تهافت الأسس**، مرجع سابق، ص ٥١ - ٥٣.

(٢٦) انظر فى ذلك الدراسة التى قام بها الفريق البحثى برئاسة الاقتصادى الإسرائيلى حاييم بن شحار بتمويل من «صندوق هامر» لأبحاث السلام.

Haim Ben-Shahar (et al.) eds, **Economic Cooperation and Middle East Peace**, Weidenfeld and Nicholson, London, 1989.

(٢٧) انظر الدراسة الهامة فى هذا المجال عن الاقتصاد الإسرائيلى والأردن والضفة الغربية .

Harvard University and MIT, **Securing Peace in The Middle East: Project on Economic Transition**, Cambridge, Mass, The Institute for Social and Economic Policy in The Middle East, John F. Kennedy School of Government, June, 1993, PP. 19 - 21.

(٢٨) حيث أكدت دراسة لهذا المعهد على ضرورة وجود تجمع اقتصادى يضم إسرائيل والأردن وفلسطين حيث تكون حرية كاملة لانتقال السلع والعمالة ورؤوس الأموال فيما بين البلدان الثلاثة مع إمكانية إنشاء اتحاد نقدى، انظر فى تفاصيل ذلك :

P. Clawson and H. Rosen, **The Economic Consequences for Peace for Israel, The Palestinians and Jordon**, Washington, 1991, P. 3.

(٢٩) التى قدمت تصوراً كاملاً للتجمع الاقتصادى المطلوب وشروطه وآثاره ويمكن الرجوع فى ذلك إلى

الندوة التى عقدت فى المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط فى القاهرة فى الفترة من ٢٩ – ٣١ مارس ١٩٩٣ والمدعمة من معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط، جامعة هارفرد، انظر :

Eberhard Rhein Director, Directorate General 1/H.2, Commission of The European Communities Brussels, **Future Cooperation Between The Mashrak Countries and Israel in The Trade Early 21St. Century,** In Middle East Regional Cooperation" Prospects and Problems, National Center for Middle East Studies, Cairo, 1993, PP. 31– 40.

(٣٠) الذى قام بدراسة مشروعات الربط الإقليمى لصيغة التعاون الاقتصادى المقترح انظر :

World Bank, Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, The World Bank, Report No. 11958, Washington, D.C. 1993.

(٣١) يمكن الرجوع إلى النقطة «أولا» من هذا البحث.

(٣٢) انظر فى تفاصيل تلك المبررات إلى :

– جامعة الدول العربية، **التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية**، مرجع سابق ذكره، ص ٩١.

(٣٣) جامعة الدول العربية، **مرجع سابق ذكره مباشرة**، ص ٩١.

(٣٤) أحمد صدقى الدجانى، **مرجع سابق ذكره**، ص ٢٧ – ٢٨.

(٣٥) د. محمد السيد سعيد، **مرجع سابق ذكره**، ص ٣٤٩ .

(٣٦) د. محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٢٩.

(٣٧) يمكن الرجوع إلى دراسة :

– جامعة الدول العربية، **التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية**، مرجع سابق ذكره، ص ص ٩١ – ٩٣.

– Harvard University, **Op. Cit,** P.21.

– Eberhard Rhein, **Op. Cit,** PP. 32 - 35.

Ephraim Ahiram, **Intra- Regional Trade in the Middle East: Obstacle,** – **Cooperation, Perspectives, In Middle East Regional** Cooperation: Prospects and Problems (Seminar), National Center for Middle East Studies, Cairo, 1993, PP. 43 - 58.

(٣٨) د. عبد الرحمن صبرى، **إمكانات النمو الذاتى للاقتصاد**، أوراق الشرق الأوسط، العدد (١٢)، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٩.

(٣٩) P. Clawson and H. Rosen, Op.Cit, P. 3.

(٤٠) Eberhar Rhein, **Op.** Cit, P. 34-36.

(٤١) الآثار والجدول مأخوذ عن دراسة :

– جامعة الدول العربية، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ٩٢ .

(٤٢) غسان سلامة، **أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية**، فى كتاب التحديات «**الشرق أوسطية**» الجديدة والوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى تظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٥٢.

(٤٣) د. محمد محمود الإمام، **بازار عبرى للشرق الأوسط، تهافت أسس**، مرجع سابق ذكره ص ٥١.

(٤٤) د. مدحت حسنين، **العمل الاقتصادى العربى المشترك هل يبعث من جديد؟**، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١١، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، إبريل ١٩٩٤، ص ٦١.

(٤٥) د. جلال أحمد أمين، **مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية**، المستقبل العربى، العدد ١٧٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٩٣، ص ٤٨.

(٤٦) P, Clawson and H. Rosen, **Op.Cit,** P. 6.

(٤٧) Eberhard Rhein, **Op.Cit,** P. 38 - 39.

(٤٨) Nadav Halevi, **Economic Implication of Peace,** The Israeli Perspective, S.Fisher, D. Rodrik and E. Tuma eds, The Economics of Middle East Peace Cambridge, Mass MIT Press, 1993.

(٤٩) Dank, Singer Associates, **Multinational Cooperation Survey of New Middle East Peace,** Scenario, Report of C.R.B, Foundation, April 1990,P .23.

(٥٠) د. محمد محمود الإمام، **مرجع سابق ذكره مباشرة**، ص ٥٣.

(٥١) محمد نور الدين وعصام فوزى، **مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى**، ورقة (غير منشورة) قدمت إلى منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٩٢، ص ٧.

(٥٢) يمكن الرجوع فى عرض تفاصيل تلك المشروعات إلى :

- د. محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق ذكره**، ص ص ١٣١ - ١٣٥.

(٥٣) إذا وافقت الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، انظر فى عرض الفكرة إلى :

- شيمون بيريز، **عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يقفز للجهلة**، فى ماذا بعد عاصفة الخليج، مجموعة مؤلفين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٠٩.

كذلك جاءت نفس الفكرة تحت مسمى آخر فى :

Willy Rellecke, **Financial Institutions, In Middle East Regional Cooperation Prospects and Problems**, Seminar, National Center For Middle East Studies, 1993, PP. 69 - 78.

(٥٤) انظر نص إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى فى :

- المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، **النص الكامل لإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية**، مرجع سابق، ص ٥١.

(٥٥) د. عبد الرحمن صبرى، **الإصلاح وإحياء العربية وعلاقات ثنائية مؤقتا**، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٥٦) جاء فى : - د. محمد محمود الإمام، **مرجع سابق ذكره** مباشرة، ص ٥٢.

(٥٧) د. محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٤١.

(٥٨) د. سعيد النجار، تعقيب فى الندوة الفكرية عن «**التحديات الشرق أوسطية، الجديدة** والوطن العربى، فى كتاب «بحوث ومناقشات الندوة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ١٩٩٤. ص ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٥٩) انظر إيضاح المنهج الوظيفى والمنهج التعاملى كمناهج لمعالجة التكامل الإقليمى فى :

– د. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادى، الأساس النظرى والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربى**، بحث فى أعمال المؤتمر العلمى الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧.

(٦٠) د. سعيد النجار، **مرجع سابق ذكره مباشرة**، ص ١٨٨.

لكل هذه الأرقام عن عام ١٩٩١، وأخذت من :

(٦١) صندوق النقد العربى، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد**، مرجع سابق ذكره، صفحات متعددة وخاصة صفحات، ٣٥١، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٦.

(٦٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة المعاهدات والاتفاقات، **اتفاقية السوق العربية المشتركة**، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٠٧.

(٦٣) د. سليمان حميد المنذرى، **إنجازات التكامل الاقتصادى العربى بالمقارنة بالأهداف المتوخاة فى آليات التكامل الاقتصادى العربى**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢١٤.

(٦٤) **وافقت** ثلاث دول على الاتفاقية هى الكويت، السودان، اليمن، لكن لم تصدق عليها بسبب مخاوفها من إقامة الاتحاد الجمركى، وقد أحفقت دول السوق فى إقامة الاتحاد الجمركى انظر فى ذلك :

– د. عبد الحميد براهيمى، **أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل**، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الخاصة، بيروت، ١٩٩١، ص ١٣٢.

كذلك : – د. عبد الحسن زلزلة، **الدور الاقتصادى لجامعة الدول العربية**، فى كتاب جامعة الدول العربية بين الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٢٠.

(٦٥) د. سليمان حميد المنذرى، **مرجع سابق ذكره**، ص ٢١٥.

(٦٦) د. عبد الحميد براهيمى، **مرجع سابق ذكره** مباشرة، ص ١٣١.

(٦٧) د. عبد الحميد براهيمى، **مرجع سابق ذكره** مباشرة ص ٢٢٠.

(٦٨) د. محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٤٣.

(٦٩) د. خليل حسن خليل، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٤٣.

(٧٠) انظر فى تقويم أداء المشروعات العربية المشتركة.

– د. عبد الوهاب حميد رشيد، **الدور التكاملى للمشروعات العربية المشتركة**، كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٥، ص ٢٥٠ – ٢٥٨.

(٧١) د. عبد المنعم السيد سعيد، **الوحدة النقدية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٧٢) د. سليمان حميد المنذرى، **مرجع سابق ذكره**، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٧٣) د. محمد لبيب شقير، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٠٨٤.

(٧٤) إلياس سابا، **الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية**، الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ١٨٢ – ٩٨٣.

(٧٥) الجدول وأهم الآثار مأخوذة عن :

– جامعة الدول العربية، **التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية**، مرجع سابق ذكره، ص ص ٩٥ – ٩٦.

(٧٦) د. سليمان حميد المنذرى، **مرجع سابق ذكره**، ص ٢٣٠ – ٢٣٦.

(٧٧) انظر فى تفصيل ذلك :

– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية**، وثائق اقتصادية رقم ٣، تونس، ١٩٨٢، الفصل الثانى المادة ٩.

* * * * * *

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
قطاع الشؤون الثقافية